



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 دج.	

الفترة التشريعية السادسة

دورة الربيع لسنة 2007

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأحد 24 يونيو 2007

فهرس

- مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية السابعة المنعقدة

يوم الأحد 24 يونيو 2007 (صباحا)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زباري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

وكذلك من واجبي، بداية، أن أترحم على كل شهداء الجزائر وشهداء المأساة الوطنية وأترحم على فقيد الجزائر الشيخ محفوظ نحناح خاصة وقد مررنا الأسبوع الفارط بالذكرى الرابعة لوفاته فرحمة الله عليه رحمة واسعة وعلى كل شهداء الجزائر وأقول إن حركة مجتمع السلم ستظل وفيه للشهداء وللرجال في هذا الوطن المفدى، وأوجه من خلالكم كل التحيات الخالصة إلى كل مواطني ومواطنات ولاية قالمة من وادي الزناتي إلى وادي الشحم، ومرورا ببوشقوف ومن حمام الدباغ إلى حمام النبايل ومن عين مخلوف إلى عين البيضاء وإلى كل الموظفين والمسؤولين في ولاية قالمة الذين لم يدخروا أي جهد بغية تقديم يد العون للمواطن والوطن.

السيد رئيس الحكومة المحترم، إن من حسنت بدايته حسنت نهايته فالله نسال أن يكون نقاشنا هذا بداية حسنة للمواطن والمواطن.

إن توجيهنا لبعض الانتقادات والملاحظات والإلحاح على بعض التعديلات لا يقلل من شأن البرنامج المقدم والجهود التي بذلت ولكن تدخل في إطار «الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه».

أقول إن كل ما هو إيجابي من مشاريع ومفيد لصالح شعبنا ووطننا ويرفع الغبن عن أمتنا ويحفظ كرامة البنين والبنات واستقرار هذا الوطن نشاطركم الرأي فيه ونعمل قدر الإمكان بغية تحقيقه.

افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة

والدقيقة الثامنة والأربعين صباحا

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
الجلسة مفتوحة،

نستأنف أشغالنا بمواصلة المناقشة العامة لبرنامج الحكومة وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرزاق عاشوري، ثم يليه السيد محمد تهامي، وشكرا.

السيد عبد الرزاق عاشوري : شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي النواب،

إطارات الدولة،

رجال الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

اسمحوا لي بداية وفي هذه الصبيحة الطيبة المباركة أن أقدم تهاني الخالصة للسيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري على الثقة التي وضعت فيهم مجددا من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية.

ويعاني الجوع إذ بلغ سعر البطاطا مبلغ 50 دج للكيلو غرام الواحد، واللفت والجزر يتراوح سعرهما ما بين مبلغ 40 دج و60 دج، إنه يطالب برفع الحد الأدنى للأجور، لا نقول 20 ألف دج لكن 25 ألف دج لكي يحفظ على الأقل كرامة المرأة والبنات والرجل، يكفيننا دليلا، أن نسجل في برنامجكم وتقييمكم لحصيلة الحكومة أن هناك أزيد من مليون ومئتي ألف قفة رمضان وزعت على المواطنين، هذا دليل حقيقي على أن هناك مأساة حقيقية، هذا ما تم تسجيله، ولكن ما لم يتم تسجيله فهو أكبر وأعظم وأجدر بالذكر.

السيد الرئيس، المواطن هو رأسمانا، لذا علينا أن نهتم به.

السيد الرئيس، بصفتي جزائريا، وموطنا، وإطارا في حركة مجتمع السلم، أرى أن منح الأم الماكنة في البيت، التي أنجبتني وأنجبتك وأنجبت كل جزائري غيور منحة تقدر بمبلغ 400 دج إلى يومنا هذا عيب وعار في بلد الشهداء، رحمهم الله، عيب وعار أن أقارن في الألفية الثالثة بيننا وبين فرنسا أو بلد آخر لا، هذا بعيد عنا، لكن يمكن أن نقارن بلدنا مع أندونيسيا أو ماليزيا أو تركيا، فعيب أن تتحصل المرأة الماكنة في البيت على هذه المنحة. السيد الرئيس، أقترح أن تمنح المرأة التي تضع مولودها، الشرعي، منحة تقدر بمبلغ 12000 دج أو 15000 دج على الأقل.

ففي سنة 2020 لن تصل نسبة النمو أو الازدياد إلى 1٪ إطلاقا، إننا نتجه نحو العجز التام في المجتمع.

لذا نطالب بصفة رسمية برفع منحة المرأة الماكنة في البيت إلى مبلغ 5000 دج.

السيد الرئيس، أدرك أن ذلك يندرج في إطار مشروع قانون المالية، لكنني أنبه إلى ذلك منذ الآن حتى يدرج هذا المطلب ضمن مشروع قانون المالية القادم إن شاء الله.

السيد الرئيس، يرغب كثير من الشباب في إدارة مشاريع مصغرة ومتوسطة إلا أن ذهابهم إلى البنوك حال دون الوصول إلى تحقيق آماله إما لكثرة الشروط وإما لكثرة الإجراءات المالية، التي تثقل كاهله، إننا في عصر العولمة وحسن استغلال الفرص

السيد الرئيس، إن الشعب قد دق ناقوس الإنذار واستل البطاقة الصفراء لتنتبهوا جيدا إلى ما أنتم فاعلون في الأيام القادمة، وعبر لنا عن استيائه متجليا ذلك في عدم مشاركته في الانتخابات الأخيرة إلا بالقدر النادر القليل بنسبة 35٪، لأنه رأى أن المنتخبين الموجودين لا حول ولا قوة لهم ولا فعالية لهم في أرض الواقع، لذا عليكم أن تؤدوا الدور المهم المسند إليكم لفك القيود المفروضة على المنتخبين حتى يشعر المواطن أن هناك من يتبنى همومه ويعبر بكل صدق ووفاء عن واقعه وآلامه فلا نفوت الفرصة ونحن على أبواب المحليات ولعلنا، لا قدر الله، لا نجد تماما من ينتخب أو بالأحرى من يترشح.

والغريب في الأمر سيدي رئيس الحكومة أنكم بشرتم بقانوني البلدية والولاية الذي أسندتم فيه كثيرا من الصلاحيات إلى السيد الوالي رغم أن رئيس الجمهورية في اجتماعه الأخير مع الولاية السنة الماضية، قال بالحرف الواحد إن المواطن يمكن أن يذهب إلى البيت الأبيض وإلى الكرملين ولكن لا يمكن أن يستقبل من قبل الوالي، نريد قانونا يحفظ كرامة المواطن وعزة المنتخب وهيبة الدولة المجسدة في مسؤوليها المحليين ولابد أن يحقق توازن دقيق بين الوظائف والواجبات والحقوق، بين كل ما هو إداري وما هو منتخب.

السيد الرئيس، ورد في مشروعكم أن نسبة 70٪ من البطالين شباب لكن ماهي صيغ التكفل الحقيقي بهؤلاء الشباب ورفع الغبن عنهم؟! هل بتوظيفهم في إطار الشبكة الاجتماعية؟ أو عن طريق عقود ما قبل التشغيل؟

السيد الرئيس، يشتكي شبابنا ويكون "ليست هذه هي صيغ التكفل" يريد شبابنا الإسهام الإيجابي في بناء الوطن. أقول علينا أن نبتعد عن صيغة التكفل الاجتماعي المؤقت إلى صيغة التوظيف الدائم أو التوظيف التنموي.

وقولا عند مقولة «لا تعطه سمكة وإنما علمه كيف يصطاد السمك» ونقف عند قول الله عز وجل «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

السيد الرئيس، جيد أن نسجل اهتماما بالمرافق العمومية والهياكل والمنشآت، ولكن السيد الرئيس، الشعب محتاج

سجلنا عجز السياسات السابقة المتتالية في امتصاص العجز الضخم والنقص الكبير والحاجة الماسة في قطاع السكن خاصة الاجتماعي، على سبيل المثال، السيد الرئيس، يوجد حوالي 80 ألف طلب سكن اجتماعي ببلدية وهران في حين استفادت ولاية وهران من حوالي 25 ألف سكن بكل الصيغ أو بلدية عنابة التي بها حوالي 30 ألف طلب سكن اجتماعي في حين استفادت الولاية من حوالي 15 ألف سكن.

السيد الرئيس،

إن التحولات الاقتصادية الأخيرة التي أدت إلى اختفاء الطبقة المتوسطة والحالة الاجتماعية الصعبة لغالبية الشعب وخاصة الشباب الحالم بتكوين أسرة في وطن السلم والمصالحة والاستقرار وحتى الطبقة العاملة التي يقدر دخلها بأقل من مبلغ 30 ألف دينار. لا تسمح لها الصيغ الموجودة حاليا بالاستفادة من السكن مثلا سكنات عدل أو السكنات الترقية رغم إعانة الدولة التي نراها قليلة. فالمستفيد مثلا ملزم بدفع أقساط تتراوح ما بين مبلغ 21 مليون سنتيم إلى 60 مليون سنتيم.

وحتى المستفيد من السكن بصيغة سكنات عدل ملزم بدفع مبلغ إيجار يتراوح ما بين مبلغ 8 آلاف إلى 15 ألف دينار، وللعلم السيد الرئيس أن هذه الصيغة موجهة لأصحاب الدخل الذي يفوق مبلغ 12 ألف دينار، ومع هذه التحولات الاقتصادية من إغلاق للمؤسسات وتسريح العمال وضعت الدولة الجزائرية قوانين ردعية تتمثل في طرد كل مستفيد في حالة عدم دفع الإيجار لفترة زمنية محددة.

السيد الرئيس،

سجلنا أيضا وجود الآلاف من السكنات الشاغرة التي مول بناءها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، منذ سنوات. ففي ولاية وهران مثلا توجد المئات منها في كل البلديات تقريبا، والتي لم يستطع المواطن الاستفادة منها بسبب ارتفاع أسعارها.

السيد الرئيس،

إننا في حزب العمال، ونظرا إلى كل هذه المعطيات، نشجع اهتمام الدولة بالسكن الاجتماعي، الذي هو في متناول أغلبية الشعب والذي نرى أن برنامجكم المتمثل في معدل 7 سكنات

المتاحة، فإذا كان في كل من أمريكا وفرنسا وبريطانيا وهولندا، فروع للبنوك الإسلامية فما بالنا نحن لا وجود لبنك إسلامي!؟...

الرئيس : شكرا للسيد عبد الرزاق عاشوري، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد تهامي ثم يليه السيد الحاج دحمان.

السيد محمد تهامي : شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب.
الأسرة الإعلامية،
صباح الخير، أزول فلاون.

سيحتفل بعد أيام قليلة الشعب الجزائري بالذكرى الـ 45 للاستقلال واسترجاع سيادته على أرضه وثرواته وخيراته، هذه السيادة لم تكن ممكنة إلا بفضل تضحيات شهدائنا الأبرار.

السيد الرئيس،

إن مفهوم الدولة والسيادة مع هذه التحولات الاقتصادية والعولمة واقتصاد السوق تغير إلا أن مقاومة الشعوب ونضالات الطبقة الكادحة جعلت من كل هذا ليس أمرا حتميا والدليل على ذلك استيقاظ شعوب وقيادات أمريكا اللاتينية ودول أخرى في العالم مناهضة للشمولية والخضوع للأمر الواقع.

إن تاريخ الشعب الجزائري حافل وغني بالتحديات والثورة الجزائرية التحريرية خير مثال على ذلك.

السيد الرئيس،

مما لفت انتباهي في أول ما تناولته العهدة التشريعية السادسة بعد تصفيحي لبرنامج حكومتكم، قطاع حساس ألا وهو قطاع السكن.

نسجل في حزب العمال ونثمن كل الجهود والمبالغ المالية المرصودة لهذا القطاع والبرامج المسجلة، ولكن هناك عدة اختلالات نلخصها فيما يأتي:

نذكر في حزب العمال أن الحق في التعليم كان في جوهر تضحيات الشعب الجزائري، في سبيل هذا الوطن العزيز، لهذا، فإننا من أجل مصادقة الدولة الجزائرية على اتفاقية المنظمة الدولية للشغل رقم...

الرئيس : شكرا للسيد محمد تهامي، وأحيل الكلمة إلى السيد الحاج دحمان ثم يليه السيد أحمد بوزواوي، لكنه غائب. إذن أحيل الكلمة إلى السيد أحمد بوزواوي، لكنه غائب أيضا، وعليه أحيل الكلمة إلى السيد حاج بشيخ.

السيد حاج بشيخ : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، زملائي، زميلاتي النواب، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، أسرة الصحافة،

أحيي كل المواطنين والمواطنات الذين صوتوا لصالح قوائم التحالف الوطني الجمهوري، في المستوى الوطني، وبالأخص سكان ولاية مستغانم.

فيما يخص تأهيل المناطق السياحية نطالب الحكومة بتفعيل تهيئة هذه المناطق. فقد تمت مثلا دراسات عن شاطئ بن عبد المالك رمضان وكاب إيفي منذ ثلاث سنوات، وقد زارتها عدة وفود منها الإمارات العربية، وماليزيا، وفرنسا، ولم ينطلق أي إنجاز استثماري وذلك بسبب عدم التهيئة، وكذلك الأمر بخصوص تفعيل إنجاز الدراسات. فمثلا في بلدية حجاج انطلقت دراسة المنطقة السياحية لشاطئ هذه البلدية منذ سنة 1991 وإلى حد الآن لم تنته.

وفيما يخص القطاع الفلاحي الذي عرف نموا إيجابيا بفضل برنامج الدولة، فإننا نلاحظ أنه ما يزال يعرف مشاكل العقار، حيث أصبح القانون رقم 19/87 غير صالح ميدانيا وخاصة المستثمرات الجماعية التي يصعب عليها استغلال الأراضي، مما يؤثر في إنتاج البطاطا والحليب، فهناك مثلا حظائر لم تنشط منذ التسعينيات. مثل مزرعة سي بورقيبة

لكل بلدية يبقى بعيدا كل البعد عن آمال الشعب الجزائري وأمانيه، خاصة الشباب. فالدولة تتكفل حتى في الدول التي تطبق اقتصاد السوق ببناء سكنات اجتماعية غير قابلة للتنازل من خلال ميزانيات كافية فعلا ما تزال أزمة السكن خانقة في بلادنا، حيث تعيش أكثر من 600 ألف عائلة في بيوت قصرية ويزداد الطلب على السكن الاجتماعي خاصة بالنسبة إلى الشباب والعائلات ذات الدخل المتواضع.

السيد الرئيس،

تم إحصاء حوالي مليون سكن شاغر، نعتبر أن تسخير هذه السكنات من قبل هيئات الدولة سوف يساهم في معالجة هذه الأزمة بصفة فعالة وسريعة. كما نرى أن توفير السكن الريفي ودعمه من قبل الدولة بالنسبة إلى الفلاحين الصغار وسكان الأرياف والحد من التلاعب في توزيعه شروطا أساسية لتثبيتهم ولوضع حد للنزوح الريفي. وهنا نسجل الصعوبة القانونية المتمثلة في عقود ملكية الأرض والسكنات التي لا تسمح من الاستفادة من أي دعم أو مساعدة كمشكل 730 عائلة في القرى الاشتراكية بولاية مستغانم.

السيد الرئيس،

يوجه آلاف السكان في معظم الولايات الكبرى منها وهران وعنابة وقائمة نداء استغاثة، والذين يشغلون سكنات ترجع إلى الحقبة الاستعمارية وهي آيلة للسقوط وحالتها خطيرة وتشكل موتا حقيقيا على ساكنيها، كما يحدث في ولاية وهران من كوارث يوميا.

السيد الرئيس،

تدخل السلطات العمومية أمر ضروري لإيقاف وقوع الكارثة الكبرى خاصة إذا علمنا أن الجزائر ليست بعيدة عن الكوارث الطبيعية كالزلازل، أو الفيضانات.

السيد الرئيس،

نثمن الجهود التي تبذلها الدولة والحكومة في مجال التعليم، لكن معدل التسرب المدرسي لأطفالنا مخيف، وهنا أتساءل، هل توجد ميكانيزمات لفرض إجبارية التعليم خاصة في البلديات النائية؟!، وأؤكد رد الاعتبار للأمرية رقم 76، 04، المتمثلة في حق التمدرس ومجانيته، حتى سن 16 سنة.

عشعاشة التي جرت بها مجازر ضد الإنسانية بتاريخ 19 يونيو سنة 1845 واستشهد فيها آنذاك أكثر من 1000 شهيد جزائري وجزائرية. ومراكز تعذيب بالكبوات بمزارع المعمرين منهم مزرعة أدمي دي جنسون الواقعة ببلدية حجاج.

إذ نحتفل هذه الأيام بذكرى العملية الاستشهادية التي قام بها السيد الشهيد بوحسون بويكر يوم 28 يونيو سنة 1957 والتي راح ضحيتها الشهداء: بلغشام عبد القادر. وبلغازي، وبلغيث السعيد، وبوخريصة، وبلوكريف.

وكذلك تم إلقاء القبض على الشهيد بوحسون بويكر وحكم عليه شنقا بالمقصلة من قبل المحكمة الفرنسية يوم 05 ديسمبر سنة 1957 وكذلك، بعين أسير بتلمسان، وزفيزف، وموزاية، ومزرعة بيران بيتر خادم.

وأخيرا، أتمنى لكم النجاح في مهمتكم النبيلة، وشكرا.

الرئيس: شكرا للسيد حاج بشيخ، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحليم عبد الوهاب، ثم يليه السيد محمد بن الأبيض.

السيد عبد الحليم عبد الوهاب: شكرا السيد الرئيس،

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

أبدأ مداخلتني بدعوة الحكومة إلى فتح المجال أمام المجتمع المدني ليؤدي دوره كاملا في مختلف مجالات الحياة العامة وفي مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وهذا لا يمكن أن يتم إلا برفع الحظر عن الجمعيات والنظر إليها كشريك اجتماعي يمكنه تشكيل حلقة ربط وتواصل بين المجتمع والإدارة المحلية لا كمنافس، وفي السياق ذاته ينبغي أن يفتح المجال واسعا لتأسيس الجمعيات متى كانت هذه تنشط في مجال قانوني يعود بالنفع على المجتمع وإنني ما أزال لا أفهم

ببلدية عبد المالك رمضان وعدم الاستثمار في الصناعة الغذائية، هذا السبب الذي وضع الفلاحين أمام مشاكل تسويق الإنتاج.

كما هو الحال بالنسبة إلى منتجي عنب التحويل في منطقة الظهرة بولايتي مستغانم وعين تموشنت وهذا لتثمين الثروة الوطنية.

فيما يخص التكوين، تأهيل اليد العاملة في القطاع الفلاحي، فهناك نقص ملحوظ ميدانيا رغم توجيهات فخامة رئيس الجمهورية بتاريخ 10 فبراير سنة 2004 لدى تدشينه لمركز التكوين المهني لبلدية صيادة حيث أُلح على تثمين حرف الفلاح.

ولذا أتمنى فتح جناح خاص بالفلاحة في أحد مراكز التكوين المهني وهذا في كل ولايات الوطن.

كما نطلب من وزير الفلاحة والتنمية الريفية إنشاء معهد متخصص في تكوين إطارات في الفلاحة، كما هو الحال في المدرسة الوطنية للإدارة.

وفيما يخص التضامن الوطني الذي يهيم المسنين والمعوقين وعديمي الدخل نتمنى رفع المبلغ المخصص لهم.

فيما يخص تاريخنا المجيد، أتمنى استحداث خلايا مختصة في البحث عن تاريخ الجزائر في كل الجامعات عبر التراب الوطني وهذا منذ دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر حتى الاستقلال مادام هناك مجاهدون على قيد الحياة أطال الله عمرهم. ولا ننسى الشهداء رحمهم الله.

ونطلب تثبيت كل الأماكن التاريخية ودعم كل الباحثين في هذا المجال، كما نشكر جمعية "جذور" ببلدية سيدي لخضر لتسييرها المحكم لمحتشد المدينة.

شكرا لكل من عبد الرحمن مصطفى من ولاية مستغانم وعمار بلخوجة من ولاية تيارت على عملهما الجبار المجسد في بحثهما عن محارق أولاد أرياح (الظهرة) ببلدية نقمارية دائرة

السيد الرئيس،
أما فيما يتعلق بالتنمية الفلاحية، فرغم أن القطاع الفلاحي عرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة إلا أن الأموال التي ضختم لدعمه لا تتناسب مع ما نراه ومع هذا التطور وهذا يدفعني إلى الحديث عن دور الرقابة والمتابعة لأموال صندوق الدعم الفلاحي وهل يمكننا أن نعرف أين استعملت هذه الاعتمادات وكيف؟

وفي المجال نفسه، فإنني أدعو إلى تنظيم البيع والاستعمال، ولكثير من الأدوية المعالجة للنباتات وبعض الأسمدة الكيماوية التي يمكن أن تشكل خطرا على التربة والمياه الجوفية وكذلك على صحة الفلاح والمستهلك.

أما في السياسة الثقافية وفي مجال المحافظة على المواقع الأثرية المصنفة أريد أن أسأل عن الأضرار التي لحقت وما تزال تلحق بمسرح تيمقاد في كل سنة وذلك خلال احتضانه للمهرجان، حيث ألحقت الشاحنات الثقيلة والمركبات أضرارا جسيمة به وبالطريق الرئيسي الروماني، (Cardodicanus) وكذلك بالطبقات الستراتيغرافية.

كما أطلب من الحكومة دمج فرق متخصصة بعلم الآثار وإشراكها في جميع المشاريع الكبرى كمشروع الطريق غرب-شرق، ومشروع السكك الحديدية والمشاريع الأخرى كمشروع ميناء تيبازة للترفيه الذي يقع قرب آثار ثمينة، (Le Caveav Pumique) الذي يعود تاريخه إلى القرن السادس قبل الميلاد - الفترة البونية.

وفي مجال السكن أود كذلك رفع انشغال مواطني العاصمة الذين يعيشون في أقبية العمارات بحي باب الزوار، 450 عائلة، وسكان حي النخيل 720 مسكنا بباش جراح الذي يعاني سكانه منذ سنة 1984 والذي زاد من محتهم نفق واد أوشايح الذي أنجز تحت هذا الحي مما ألحق أضرارا جسيمة بأسس البنايات، حيث كان قد صدر قرار لأحد الولاة السابقين للعاصمة بتهديم بعض هذه العمارات، لكنه لم ينفذ وبقيت 304 عائلة تعاني وتنتظر سقوط بناياتها في أية لحظة أو ترحيلهم إن شاء الله وويحول الله تبارك وتعالى.

شكرا على كرم الإصغاء وأتمنى لكم التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله.

التضييق والانتقاء الحاصل في منح الاعتمادات للجمعيات، فبعضها ينتظر سنوات عديدة ولا يمنح له الاعتماد .

وفي الإطار نفسه أثني على ما ورد في الصفحة 60 عن تفعيل دور الحركة الجمعوية إلى جانب الشباب في مجال بعث الحس المدني والاجتماعي وترسيخ الثوابت وكذا تنظيم أعمال مؤسسات الشباب وتنشيطها.

كما أنني أدعو إلى دعم الحركة الجمعوية ومنحها إمكانات التواصل مع المجتمع كتوفير المقرات لها وتحفيز التجار والشركات والمؤسسات الخاصة لدعم المشاريع الخيرية ذات النفع العام التي تقدمها الجمعيات من خلال منح هؤلاء التجار والشركات مزيدا من الامتيازات الضريبية.

دائما في مجال ترقية الشبيبة وتعميم الممارسة الرياضية فلاشك أن الرياضة هي من أنجع الوسائل لدمج الشباب وتربيتهم إلا أن قلة الفضاءات والهيكل الرياضية قد تدفع بالشباب إلى سلك سبل أخرى لاستفراغ طاقاتهم وأحيانا غضبهم خاصة إذا كان الشباب يعانون أزمة مزمنة ومركبة من بطالة وعزوبية إلى غيرها، لذا أقترح إنشاء فضاءات جديدة للرياضة الجوية في كل مدينة وأن تندرج في كل المخططات العمرانية ومشاريع السكن التي تنوي الدولة إنجازها مستقبلا.

كما يمكن فتح المرافق والمنشآت الرياضية واستغلالها التي تزخر بها كثير من الثانويات أمام الشباب في أيام العطلة الأسبوعية وغيرها وهذا قد يسهم في سياسة تعميم ممارسة الرياضة.

أعتقد أنه ليس مطلوباً من قطاع التضامن المحافظة على الفقر و-"الميزيرية"- أو أن يحاول كل سنة أن يحطم رقما قياسيا جديدا في عدد الذين يتناولون شربة رمضان وكأننا نحلم ونتمنى في كل سنة عددا أكبر، أظن أن وظيفة التضامن هي إيجاد السبل الكفيلة للقضاء على الفقر والحرمان وبالإدماج الاجتماعي والمهني، فينبغي أن نخرج من سياسة الحماية الاجتماعية إلى سياسة التنمية الاجتماعية، كما ينبغي التكفل أكثر بذوي الاحتياجات الخاصة إذ ما تزال هذه الفئة تحتاج إلى مزيد من العناية والتطوير.

فسعر البطاطا، بلغ 60 دج وسعر الطماطم 80 دج، لذا أطالب بإعادة النظر في تسعيرة الكهرباء الموجهة لقطاع الفلاحة وإعادة تسعيرة الكهرباء الريفية في الأنشطة الفلاحية وإلا سيبقى دعم الدولة كبيرا للفلاحة دون معنى ولا يلمسه المواطن.

ثالثا، فيما يخص الخدمة الوطنية، هناك عدد كبير من الشباب لم يؤدوا واجب الخدمة الوطنية، ولم يتحصلوا على عمل، إذ أصبح الشاب معلقا بين الاثنين، لذا أطلب بتقليص فترة الانتظار عند الشباب، إما أن يجندوا للخدمة الوطنية أو يعفون من أدائها. وهناك كثير من المقبلين على التقاعد الاختياري أي الذين استوفوا (32 سنة عمل) خاصة في مجال التعليم، لا تحتسب لهم سنتي الخدمة الوطنية.

وعليه أتمنى أن تحسب لهم حتى تشجعونهم على التقاعد الاختياري، ليوفروا مناصب عمل لغيرهم.

رابعا وأخيرا، أختتم ملاحظاتي بلفت الانتباه فيما يخص المقالع الحجرية، إذ لا يخفى ما لهذه المادة، أي الحصى من فوائد كثيرة، سواء في البناءات أو في الطرقات أو في المطارات وغيرها. أتساءل لماذا عندما يتقدم أحد المعينين بطلب ترخيص بكل جدية، يعرقل بحجة البيع بالمزاد العلني؟ الذي كثيرا ما لا يتم، وأيضا بعد نفاذ الحقل المخصص للتكسير، لا يعقل أن تخضع التسوية للبيع بالمزاد العلني، لأن صاحب الحقل أولى بها من غيره، هذا وأقول إنني في المجلس الشعبي الوطني الموقر، لأول مرة، أشكركم جميعا، وأود القول إنني أخوكم، أو حبيبكم، أو صاحبكم، فأرجو أن تولوني اهتمامكم، لأنني أمثل شعبا قويا وأستسمحكم كي تساعدوني لأنني أخشى أن يضربوني والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا السيد محمد بن الأبيض، وأحيل الكلمة إلى السيدة هوارية بوسماحة.

السيدة هوارية بوسماحة : السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الحضور،
صباح الخير.

الرئيس : شكرا للسيد عبد الحليم عبد الوهاب، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بن الأبيض، وتليه السيدة هوارية بوسماحة.

السيد محمد بن الأبيض : شكرا السيد الرئيس،
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زملائي النواب.
أيها الحضور الكرام.
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

بداية أتقدم بالتهاني الخالصة إلى زملائي النواب ونتمنى أن نكون خير ممثل لهذا الشعب الذي وضع ثقته فينا، كما أتقدم بالتهاني للحكومة لتجديد رئيس الجمهورية ثقته فيها، وأتمنى أن تكون في مستوى تطلعات الشعب الغني منه والفقير في الوقت نفسه.

أما فيما يخص البرنامج، فبعد اطلاعي عليه لاحظت أنه يوافق تماما برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، إذ يحاول التخفيف من معاناة الشعب، وتحقيق الحكم الراشد.

فيما يخص الملاحظات عن البرنامج، لدي أربع ملاحظات وجيزة.

أولا، فيما يخص الولايات التي مناخها بارد جدا كولايات الجلفة وسطيف، وباتنة وبرج بوعريرج والبيض. إذ يدوم موسم البرد في جميع الدوائر الموجودة في هذه الولايات من شهر أكتوبر إلى نهاية شهر مايو، يعني حوالي ثمانية أشهر. ويستعمل المواطنون الغاز للتدفئة، أتمنى أن تعيد الحكومة النظر في تسعيرة الغاز، لهذه الولايات وخاصة وأنها تبنت خيار الهضاب العليا الذي أشارت إليه في الصفحة رقم 34.

ثانيا، نشكر الحكومة لاهتمامها بالقطاع الفلاحي، لكن رغم هذا، فإن المواطن لم يلاحظ ولم يلمس ثمرة هذه الجهود والأموال الطائلة التي رصدت لهذا القطاع.

تلاخ فيما ينتظر إحالة ما بين 1100 و1200 عامل على التقاعد المسبق قبل نهاية هذه السنة، إذا ما قامت شركة المساهمة والتسيير بدفع مبلغ مليون دينار جزائري لتسديد تعويضات هؤلاء المتقاعدين، وكذا وحدة البليدة لصناعة أجهزة التلفاز من حجم 37 سم والتي تعاني المشاكل نفسها وتضع 300 عامل في مصير مجهول. فما مصير هذه المؤسسة وكل ملحقاتها في كل من المحمدية وعين وسارة وبوزريعة، علما أن تطبيق مخطط الشراكة مع ألجي (LG) سيدخل حيز التنفيذ في شهر سبتمبر المقبل؟! خاصة وأنكم قد استندتم في البند الخامس المتعلق بسياسات نشر النشاطات في مستوى القطاع والفضاء إلى تطوير صناعات جديدة منها صناعة السيارات والصناعة الخاصة بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام التي ستعتمد بصفة أكبر على القدرات التي توفرها الصناعة الإلكترونية، ألا تعتبر تصفية قطاع النسيج والجلود وإغلاق مؤسسة الرياض المتبقية من قطاع الصناعة الغذائية التي شردت آلاف العمال وعائلاتهم نتيجة لهذه السياسات؟

السيد الرئيس،

نعتقد أن صياغة سياسة اقتصادية تتجاوب مع احتياجات الأمة، يجب أن تركز على سياسة صناعية تهدف إلى بناء صناعة ثقيلة، انطلاقا من منجزاتنا الضخمة والنقائص التي يتعين سدها، وعلى إصلاح زراعي حقيقي ومرافق عمومية فعالة، وبحث علمي محرر من كل قيد، حيث لا يمكن دون هذه الشروط وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة قابلة للبقاء.

السيد الرئيس،

لقد اقترحتم عصنة إدارة الأملاك الوطنية وهذا ضروري جدا ولكن ليس بتكليفها مع بعض الأحكام التشريعية والتنظيمية لحماية الأملاك الوطنية العمومية والخاصة التابعة للدولة ولا يمكن وضع ترتيب خاص بمنح الامتياز والتنازل عن أراضي الأملاك الوطنية لإنجاز مشاريع استثمارية للمستثمرين لأنه سيسهم في بروز المضاربة على حساب الاقتصاد الوطني لذا وبعد مناقشتنا لبرنامجكم، فإننا نرى في حزب العمال أنه من الضروري: أولا: القطيعة مع السياسات المملاة من الخارج في ظل المأساة الوطنية والتي نجمت عنها كوارث اقتصادية واجتماعية تستوجب أساسا احترام المادة 17 من الدستور بإلغاء ومنع كل القوانين التي تتنافى معها.

لقد تمكنا في المجموعة البرلمانية لحزب العمال، ومن خلال دراسة معمقة لبرنامج الحكومة، من تسجيل ملاحظات عديدة والتي نراها مهمة لاستعادة المواطن ثقته في دولته ومنحها المكانة المناسبة للاستجابة لمطالبه ومطامح الأغلبية، فنسبة الامتناع في التشريعات الأخيرة والمقدرة بنسبة 65٪ لرسالة واضحة وصرخة تستوجب على الحكومة أخذها بعين الاعتبار وتحويلها إلى منحرج إيجابي، والتي لا بد من تصحيحها خاصة في الميدان الاقتصادي حتى تضع حدا للمشاكل الاجتماعية المتفاقمة والتي أصبحت من يوميات المواطن الجزائري،

السيد الرئيس،

فيما يخص الباب المتعلق بسياسة إعادة نشر القطاع العمومي سجلنا نية الحكومة المتمثلة في الاعتماد على القدرات الموجودة في مستوى القطاع العمومي، كما سجلنا خطوة إيجابية لدعم المؤسسات العمومية وكذا نية الحكومة في الحفاظ على هذه المؤسسات، لكن لا بد من إيقاف الخصخصة وكذا تنصل الدولة عن مهامها الاقتصادية وهذا معناه أن على الدولة ألا تتباعد عن التسيير، لأنه من الضروري تحكّمها في تسيير التنمية لضمان نمو اقتصادي مستمر محدث للثروة ومناصب شغل دائمة.

السيد الرئيس،

نؤكد في حزب العمال أنه لا ضرورة لسياسة الوضع القائم التي تهدد مستقبل اقتصادنا، إذا ما نظرنا إلى إفرزات هذه السياسة منذ تطبيقها سنة 1994 جراء تطبيق مخطط التصحيح الهيكلي وما استكمله دخول حيز التنفيذ اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي "يصحر" اقتصادنا وكان من أول ضحاياه عمال معامل السكر، لأن مؤسساتنا ليست في وضع يسمح لها بالتنافس مع مؤسسات أجنبية ولأن بنود اتفاق الشراكة تخدم إلى حد الآن مصالح الطرف الأجنبي، كما نسجل عزم الدولة على تأهيل المؤسسات التي تواجه صعوبات والتي تتوفر على قدرات هامة بوضع مخطط لإنقاذها، لذا نؤكد في حزب العمال ضرورة نجدة هذه المؤسسات وإنعاشها وليس خصخصتها وأيضا الحفاظ على مناصب الشغل الحالية، فعلى سبيل المثال كانت المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية (ENIE) بولاية سيدي بلعباس تشغل أكثر من 6000 عامل بوحديتها الموجودتين في دائرتي تلاخ ورأس الماء وجراء مخطط التصحيح الهيكلي بلغ عدد العمال بها حاليا 2550 عاملا كما تم مؤخرا إغلاق وحدة

السكن، لأننا من جهة نخصص السكنات الاجتماعية لذوي الدخل المحدود، ومن جهة أخرى يطلب منهم دفع مبالغ الإيجار التي تتراوح ما بين 3000 دج و3500 دج، علما أن من بين هؤلاء يوجد بطالون فمن أين يتحصلون على هذه المبالغ المالية؟ مع الإشارة إلى أن الوكالة الوطنية للترقية والتسيير العقاري ستتخذ إجراءات فتقطع عنهم الكهرباء والغاز، وبدل أن يحافظوا على سكناتهم يتنازلون عنها لصالح أشخاص آخرين وعليه نطلب إعادة النظر في هذا المجال.

فيما يخص سياسة تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية وما قبل التشغيل، فإننا نرى أن المناصب المتوفرة في إطار تشغيل الشباب قليلة وتمثل نسبة 1٪ مقارنة بعدد الشباب البطالين، كما نطلب من الحكومة رفع المنحة التي يتقاضاها البطال ومراجعتها والمقدرة بمبلغ 3000 دج لأنها لا تكفي لشباب يعمل لمدة شهرين ويشغل منصبا مؤقتا ثم نمحه مبلغا رمزيا، بينما بقي بطالا خمس سنوات بعد تخرجه من الجامعة، وينتظر جوار الحائط ثم نوظفه في إطار عقود ما قبل التشغيل لمدة سنتين لنقول له بعد ذلك اذهب إلى بيتك.

فيما يخص قطاع الصحة، لقد أصبحت المستشفيات خاصة في المدن والقرى عبارة عن فنادق لانعدام الأطباء الأخصائيين وعندما يصاب المواطن بمرض ما فإنه يلجأ إلى العيادات الطبية الخاصة، لكن المواطن البسيط لا يمكنه دفع مصاريف العلاج أو إجراء عملية جراحية بسيطة تقدر بمبلغ 30000 دج على أقل تقدير.

أما بخصوص قانوني الولاية والبلدية، فإننا نتمنى أن نعيد النظر في صلاحيات المنتخبين المحليين لاسيما رؤساء البلديات ومنحهم كل الصلاحيات من أجل تنفيذ الوعود الانتخابية.

السيد الرئيس،

أما عن الإنصاف الاجتماعي والإقليمي وفيما يخص سياسة المدينة والتجديد الحضري، فإننا نلاحظ في برنامج الحكومة المعروض أمامنا، أنه تم تسجيل 28 بلدية ونتمنى أن تسجل مدينة فرندة التي تزخر بثقافتها وحضارتها العريقة "مدينة ابن خلدون".

ثانيا : إعادة تأميم المؤسسات العمومية المخصصة ودون تعويض كلما تعلق الأمر بعملية ترخيص.

ثالثا : إلغاء وإيقاف كل عملية فتح رأسمال مؤسسة عمومية تقل فيها نسبة الأرباح عن 51٪ بالنسبة إلى المؤسسة العمومية.

رابعا : إعادة فتح كل المؤسسات المغلقة.

خامسا : استكمال إعادة تأميم المحروقات، وشكرا.

الرئيس : شكرا السيدة هوارية بوسماحة، أحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر شداد يليه السيد موحسين بلعباس، فليفضل.

السيد عبد القادر شداد : السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة المحترمين،

اسمحوا لي أن أتقدم لكم بتنهائي الخالصة على تجديد الثقة في شخص السيد عبد العزيز بلخادم وطاقمه الحكومي.

فيما يخص برنامج الحكومة المعروف أمامنا اليوم فأظنه نابعا من برنامج رئيس الجمهورية الذي سبق للشعب تزكيتته وإننا اليوم نسانده مساندة كاملة، إلا أنه يحتاج إلى بعض الملاحظات التي أسمح لنفسي بتدوينها، وأقدمها إلى الطاقم الحكومي، الذي أرجو أن يأخذها بعين الاعتبار ومن ضمنها :

في مجال السكن، السيد رئيس الحكومة، إذا رجعنا إلى المرسوم التنفيذي الخاص بتوزيع السكنات الاجتماعية نجد أن عتبة شبكة 12000 دينار التي تقصي المواطنين الموظفين بحجة أنهم يتقاضون أجورا تفوق مبلغ 12000 دينار وأظن أن الموظف في الإدارة وأيا كان منصبه سواء إداري أو تابع لسلك الأمن أو من الحرس البلدي، فإن أجرته وإن كانت تفوق 12000 دج وحتى وإن بلغت مبلغ 20000 دينار، فإنه لا يستطيع بناء مسكن أو تجهيزه، وعلى هذا الأساس، فإننا نطلب من السيد رئيس الحكومة إعادة النظر في هذا البند المتعلق بتوزيع

نقول إن برنامجكم، السيد رئيس الحكومة، تغطي عليه المحسنات اللفظية والعبارات الخالية، فأضحى التبجح والفنخرة عنوان لكل بيت قصيد من برنامجكم عوض المسؤولية والصدق ومقاربة عقلانية مدققة تحدد الآجال وكيفية التنفيذ.

ألا ترون سيدي رئيس الحكومة أن مستقبل الجزائر لا ينتظر من أحاسيسكم وتأويلاتكم وقتنا آخر لتنظيم فحص مدقق للحسابات التجارية ولتقييم كلفة الرشوة في الهيئات العمومية وكيفية التنفيذ؟!!

ألا ترون السيد رئيس الحكومة أن الرشوة أصبحت عنوانا لكل جزائري إن لم نقل أخذت في الوطن بيتا ومبيتا إلى جانب إتلافها وتبديدها الأموال العمومية للاغتناء الشخصي، ناهيك عن الوظائف الخيالية التي تنهك الخزينة العمومية.

ولكن يبقى التزوير في الانتخابات أم كل الرشاوى والفساد. معضلة دخلت عظام النظام فأفشلت مؤسسات الدولة وهبتها لتضحى في الأخير عديمة المصدقية وقوانين دون جدوى وتأثير في المجتمع.

إن سعيكم من خلال برنامجكم المقترح للنقاش إلى تكثيف وجود الدولة وتعزيزه بدعم صلاحيات الولاية ورؤساء الدوائر سيعزز الطرق الملتوية للقيام بالأشغال. وأكد أنه سيعمم معه الرشوة. ألا يكون بذلك هدفكم هو تعميم المقولة الشعبية "كلهم فاسدون، كلهم شبيهه"؟ فالحصيلة السياسية واضحة :

- مسؤولون سياسيون سعوا وراء شراء أصوات المنتخبين بعد فقدان مصداقيتهم.
- قوانين وتشريعات تعتمد كما أرادها الكفيل وليس وفقا لمتطلبات المجتمع.
- انتفاء مسؤولية المنتخبين والموظفين كما أن تطبيق القانون أصبح عديم الأثر.
- الأحزاب السياسية محولة إلى آلات دعامة لمصالح المسيرين.
- القرارات القضائية تساوم وتخضع لموازن القوى.
- المجتمع المدني منهك ولا قوة له. والصحافة تعيش حالة خنق لا مثيل لها.

السيد رئيس الحكومة، إذا كان هناك تقسيم إداري جديد نتمنى أن يسجل السيد وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية مدينة فرندة ضمن الولايات المنتدبة وهو إجراء يخدم المنطقة ويقدم لها خدمات جليلة.

كما نطلب من وزارة الثقافة إحياء ملتقى ابن خلدون الذي كتب "المقدمة" بقلعة بني سلامة، علما أننا كنا نحتفل بذكراه كل سنتين في ملتقى ابن خلدون، ونلاحظ اليوم أن الجميع توقف عن إحيائه ومنذ 17 عاما توقف الجميع عن إحيائه، فنتمنى إعادة النظر في هذا المجال.

أشكركم وبارك الله فيكم، السلام عليكم.

الرئيس : شكرا السيد عبد القادر شداد، أحيل الكلمة إلى السيد موحسين بلعباس، يليه السيد مصطفى بوصبيح، فليتفضل.

السيد بلعباس موحسين : السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، سيداتي، سادتي النواب، سيداتي، سادتي أعضاء الحكومة، صباح الخير، أزيل فلاون.

لقد أحسنتم في وصفكم للرشوة بما يخجل منه العبد وجتتم بشعارات خالية وعبارات دون عبر لما أرجعتم السبب لاقتصاد السوق، والعولمة والتعدد التكنولوجي. فهذا دليل على القراءات الضيقة الواهية كاشفا مرة أخرى على ضعف إيمان الحكومة في محاربة الفساد.

ينتظر اليوم من البرلمان والسلطة بأكملها بعث إشارة قوية لمكافحة الرشوة. فالسبيل الوحيد المفروض علينا هو الخيار بين المسؤولية والديماغوجية وبين النتائج الملموسة والشعبوية، وبين تدارك المشاكل الحقيقية للجزائر والحلول السطحية. فكفانا حديثا عن الشعب بل يجب أن نتحدث عن مشاكله.

أين نحن من ظروف المعيشة الملائمة للمواطن؟ ما هي الحلول المقترحة لتوفير مستوى معيشي أحسن، من منصب شغل وأجرة كافية ومسكن مناسب ومنظومة تربية جديدة ونظام صحي يلي حاجاته؟

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي النواب،
الأسرة الإعلامية،

إنها لفرصة سعيدة تتاح لي، بمناسبة انعقاد جلسة مجلسنا الموقر في بداية عهده السادسة، لمناقشة برنامج حكومة الأخ الفاضل عبد العزيز بلخادم.

يسرني أصالة عن نفسي ونيابة عن سكان ولاية معسكر أن أجدد لكم معالي رئيس الحكومة أصدق التهاني الأخوية، وأخلص التمنيات الودية بالتوفيق لكم ولطاقم تشكيلتكم التنفيذية، على الثقة التي وضعت فيكم من قبل فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، أطال الله عمره، والتي تبين بوضوح وجلاء عزمكم على مواصلة، إنجاز الورشات الكبرى التي شرعتم فيها. وأبارك برنامجكم الذي يتلاءم مع التحديات التي تواجهها البلاد، وتمثل تشخيصا لكل المعضلات، ويقترح حولا ضمن مراحل مدروسة بدقة بعيدة عن المثالية والخيال، مشروع يبعث الأمل في نفوس مختلف شرائح المجتمع، الأمر الذي يجعلنا نطمئن إلى مستقبل واعد بالمنجزات التي تهدف إلى تكريس دولة الحق والقانون.

السيد الرئيس،
ينصب تدخلي على مجموعة من النقاط لها صلة بالبرنامج وأبدؤها بقطاع السياحة .

إذا كانت السياحة أخذت حيزا كبيرا في برنامجكم باعتبارها أحد العناصر الأساسية الوطنية، وأنكم تسعون لترقية هذا القطاع ما دامت كل الإمكانيات متوفرة في البلاد. كما ورد في البرنامج .

فإني أقتراح مراجعة قانون 99-01 المؤرخ في يناير سنة 1999 والذي يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة وذلك للتحديد والتفريق بين ماهية السياحة العصرية المتطورة التي تصبو إليها الدولة، والسياحة الصحراوية والسياحة الشعبية الحموية، التي قد تندثر على ضوء هذا القانون كالسياحة في الحمامات المعدنية،

لنقول في الأخير إن البرنامج يفتقر لتحديد الأهداف والكم وللتدابير المفصلة المستوحية لبلوغها.

إن ما ينتظره المواطن الجزائري هو :
- إنشاء هيئة تنسيق لمكافحة الرشوة تتكون من ممثلين عن كل الوزارات ومصالح الأمن ومجلس الحسابات وممثلي المجتمع المدني.

- مركز للاستعلام والاتصال لضحايا الرشوة والفساد.
- تنظيم الإعانات المقدمة من قبل الدولة للجماعات المحلية والجمعيات وإخضاعها للمراقبة.

- نشر الميزانيات المحلية المخصصة لمختلف القطاعات بما فيها السكن والصحة والتربية.

- إرساء الشفافية في توزيع المساعدات المالية المقدمة لكل المنظمات الجماهيرية.

- إدخال وتعميم معايير الثمن المتعلقة بنموذج جودة الخدمة العمومية حتى تكون النفقات العمومية شفافة وقابلة للمراقبة المالية .

- تسهيل إجراءات إصدار التصرفات والقرارات الإدارية.

- تحسين شروط المسابقات لشغل مناصب الموظفين العموميين وضبطها على معيار الكفاءة والنزاهة للقضاء على المحسوبية.

- إنشاء نيابة عامة وطنية مختصة في محاربة الرشوة.

- اعتماد مراقبة مدنية عن مكاسب أصحاب المقام والموظفين العموميين.

- نشر ممتلكات وحسابات الشركات العمومية الكبرى بصورة منتظمة ودائمة.

وعليه، فإن، محاربة الرشوة والفساد لا تقتصر على إجراءات الردع والقمع فحسب بل تحارب باتخاذ إجراءات وقائية. لكن ذلك يتطلب الجراءة والشجاعة السياسية وبرنامج عمل يبدو أنها ليست من انشغالات الحكومة الحالية، وشكرا .

الرئيس : شكرا السيد موحسين بلعباس، أحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بوصبيح، يليه السيد بوزيد بركاني.

السيد مصطفى بوصبيح : شكرا.
بسم الله الرحمن الرحيم . والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

بالنسبة إلى مؤسسة التسيير السياحي ببوحنيفية، التي تعرف حركة كبيرة وتعود أرباحها ومداخيلها إلى مديرية عامة موجودة بولاية أخرى، وهنا نقترح على مسامعكم تحويل وإنشاء مديرية عامة ببوحنيفية، بحكم وجود أغلب المرافق السياحية للمديرية الحالية من فنادق وحمامات بها، والفنادق الباقية بالمديرية الحالية معرضة للخصخصة كما أن وجود المديرية العامة ببوحنيفية يساعد على تطور العرض السياحي وهيكلته، يستجيب لتطلعات الطلب في التطور المستمر، وترقية الخدمة الملائمة. وترقية الاستثمار في ميدان الحمامات وإنجاز المنشآت الأساسية وتشجيع السياحة العمومية كعامل حقيقي للتنمية السياحية لفائدة الجزائر والجزائريين.

في البند السابع، السيد رئيس الحكومة، المتعلق بتنظيم السياسة التجارية وتعزيزها ومن موقعي كأمين وطني للاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين، أرى أن دعم الدولة لسعري الخبز والحليب ضرورة ملحة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وهذا من الاختيارات الاجتماعية كما ورد في البرنامج، غير أن فئتي الخبازين ومنتجي الحليب تعانيان مشاكل عديدة تتطلب التمعن فيها وخاصة ضعف المردودية. إذا ما روعي الدور الهام الذي يؤديه في المجتمع والمعاناة التي تلقى بظلالها على الخدمات.

كما أن محاربة التجارة الطفيلية والأسواق الفوضوية، أصبحت ضرورة تتطلبها مرحلة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وانعكاساتها على السوق الداخلية، ومواجهتها لتجنب النكوس والتهميش الاجتماعي.

كما أستغل هذا المنبر لأبلغكم بالانشغالات والمعاناة الاجتماعية لفئة الناقلين وسائقي سيارات الأجرة التي تزداد يوما بعد يوم، إذا ما قورنت بالدور الهام المعترف الذي تؤديه هذه الشريحة في المجتمع.

السيد الرئيس، وأخيرا في هذا المجلس الموقر الذي أرادته الإرادة الشعبية، أن يكون مجلسا ديمقراطيا تعدديا، وبعد أن لوحظت نبرة من التشاؤم وقلق بعضهم بخصوص البرنامج لا بد من ضخ جرعة من التفاؤل والأمل التي وردت في برنامج الحكومة لتذكير المشككين أن عبقرية الشعب الجزائري لا

نقترح مراجعة هذا القانون بما يتماشى مع واقع الجزائر، كون أن السياحة الحموية يلجأ إليها المواطنون بما فيهم ذوي الدخل المحدود للراحة والاستجمام والعلاج، مع المطالبة بالأشكال السياحية العائلية والمدرسية والاجتماعية وغيرها.

السيد الرئيس،

إن ولاية معسكر تعرف حاليا حركة كبيرة، في مجال التنمية، وإنجاز المشاريع المسطرة في برنامج دعم النمو الاقتصادي.

وضمن هذا المنظور تولي الولاية اهتماما كبيرا لقطاع المياه للسقي الفلاحي وإيصال مياه الشرب ولعل ظاهرة الجفاف التي عرفت المنطقة والتي تأثرت بها السدود، وانخفاض منسوب المياه الجوفية جعلت الجهود معلقة على هذا القطاع.

لذا نطلب منكم السيد الرئيس، تثمين جهود السلطات المحلية ودعمها والهادفة إلى الانطلاق في إنجاز السدود المبرمجة مثل سد واد تحت وسد المالح بوادي الأبطال، وإزالة الأوحال بسدي فرقوق ببوحنيفية وإعادة بعثهما من جديد وتجسيد ودعم ما وعدتم به، السيد الرئيس خلال زيارتكم الأخيرة للولاية والمتعلق بقطب فلاحي وقطب جامعي وإعادة فتح مطار غريس وتوسيعه الذي أغفله برنامجكم الذي هو بين أيدينا.

كما نطالب بتجسيد فكرة مدينة تجارية بالمحمدية لهيكلية النشاط التجاري بها وتنظيمه، وإنقاذه من الزوال، لإحداث مناصب شغل والإسهام في القضاء على الأوجاع الاجتماعية.

وفي الباب الثالث، السيد الرئيس، من المشروع والمتعلق بتحسين المالية المحلية، تستوقفني ظاهرة تعانيتها بولاية معسكر، المتمثلة في المداخل المحلية، الناتجة عن مداخل المؤسسات العمومية والمنشآت الصناعية، غير أن تحصيلها يعود إلى جماعات محلية بولايات أخرى، فعلى سبيل المثال نجد مؤسسة الإسمنت بزهانة التي تعود مداخيلها إلى المديرية الجهوية بولاية أخرى أو كما علق أحد المواطنين البسطاء أن الجهة تستفيد من الغبار وجهات أخرى من الأموال.

وكذا فروع شركة سونطراك بالولاية، التي تعود مداخيلها إلى ولاية أخرى قريبة بحكم وجود المديرية العامة بها، وكذا الحال

واحد لكي لا يتعدى على الآخرين سواء بالقوة أو التهديد وحتى بالنظر؟

السيد الرئيس،

إننا على وشك أن نتعرض من جديد إلى أزمة خطيرة في مجتمعنا بعدما كنا نظن أننا تجاوزناها، كما أنني متأكد أن شبح هذه الأزمة بدأت تظهر بوادره، حيث نلاحظ أن المجتمع معرض لتصرفات فردية لا مسؤولة ولا قانونية تمس بالحريات الفردية والجماعية .

نعم هناك من حرم البحر وهناك من حرم الأعراس وهناك من حرم الغناء وهناك من تنكر حتى لقراءة الفاتحة في المقابر بعد مراسيم الجنازة وهناك من يحدد نهاية أسبوع جديدة يومي السبت والأحد، كما أن هناك من يتساءل عن مشكلة ولده الذي تحصل بامتياز على شهادة البكالوريا باللغة الوطنية لكنه أصبح عاجزا تماما عن مواصلة الدراسة في الجامعة في شعب متعددة مثل : جراحة الأسنان والصيدلة والطب حيث تقدم الدروس باللغة الفرنسية، كما أن البنوك ومؤسسات التأمين تتعامل باللغة الفرنسية بنسبة 100٪ ومن المؤسسات الوطنية من تتعامل بازواجية اللغة وأخرى تتعامل بنسبة 100٪ باللغة الوطنية.

السيد الرئيس،

أعود لأطلب رسميا من الحكومة الشروع في نقاش وطني عن مشروع المجتمع والذي يعد ضرورة ولتحقيق هذا الهدف السامي النبيل الذي يسمح لا محالة بإعادة الوطنية المفقودة، ويمكن كذلك من تجنيد الشعب حول الحاجة الوطنية، حيث لا يمكننا إنجاز أي برنامج أو النجاح في أية خطة ما دامت عين الشعب منصبة على أمور أخرى، ولا يثق البتة في مؤسسات الدولة، لذلك حان الوقت للتطرق إلى مشروع المجتمع، ولتحقيق هذا الهدف النبيل لا بد، في نظري، من التركيز على ضرورة التكفل بحاجات الشعب الذي ترك لنا رسالة واضحة تماما يوم 17 ماي سنة 2007 حيث رفض ثلثا الشعب حتى التوجه إلى صناديق الاقتراع، نعم نسبة 65٪ من المواطنين غاضبين، وهذه هي في نظري نقطة الانطلاق، كيف يمكن إقناعهم؟ هذا هو البرنامج الحقيقي، برأيي، كان يفترض أن تركز الحكومة بصفة خاصة على المشاكل التي أثرت بصفة جد سلبية في معنويات المواطن وجعلته يفقد الثقة، واعلموا أننا عشنا هذه المشاكل

يمكن أن تهتز أو تتأثر بالكلام المعسول لأن البرنامج مما يصبو إليه أخلقة الحياة السياسية، وإبراز هموم المجتمع وهواجسه، وإن التطاول في نقد البرنامج، ومحاولة تفرغته من هديه وواقعه، كلام زائف وتجارة غير مريحة خاصة في هذا الوقت وأقول لكم السيد الرئيس، إنك تقف في أرض صلبة وتحت سماء رحيبة ...

الرئيس : شكرا السيد مصطفى بوصبيح، أحيل الكلمة الآن إلى السيد بوزيد بركاني، يليه السيد عبد العالي حساني شريف، فليفضل.

السيد بوزيد بركاني : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

زميلاتي، زملائي،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيد رئيس الحكومة،

وردت في مقدمة برنامج حكومتكم عبارة هامة، اشتقنا منذ سنين لسماعها في النقاش الرسمي وهي : "مشروع المجتمع" وهي عبارة هامة جدا، حيث وصفت المصالحة الوطنية بمشروع المجتمع وقلتم : "إن مشروع مجتمع كهذا يشكل ... إلخ".

نعم إن المصالحة الوطنية ضرورة ورحبنا بها وصوت لها الشعب بعد ما اقترحها فخامة رئيس الجمهورية، نعم "الصلح خير" هذا لانتقاش فيه ولكنني لا أوافقكم في الطرح، لأنه في نظري لا يمكن حصر مشروع المجتمع، في المصالحة الوطنية فقط، وهو أوسع وأبعد من ذلك وأنتم تعلمون والجميع يعلم أن المصالحة الوطنية التي نهدف إلى تحقيقها هي بالطبع عنصر هام لا يمكن الاستغناء عنه من مشروع المجتمع الجزائري ولكن ليست الكل الكامل.

وإنني مسرور جدا لتطرقكم في برنامج الحكومة لهذه الفكرة النبيلة التي تكون بمثابة القانون والإطار العام الذي ينظم العلاقات الاجتماعية بين كل أفراد المجتمع كما يكرس الحريات الجماعية والفردية للمواطنين ويبقى السؤال مطروحا، كيف نعيش مع بعضنا ؟ وكيف نتعايش؟ وما هو الحد الأدنى لذلك؟ وكيف نستطيع الوصول إلى وضعية تضع حدودا لكل

أخواتي، إخواني النواب،
السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
رجال الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أسدي جميل الشكر والعرفان إلى كل سكان ولاية المسيلة خاصة أولئك الذين منحونا ثقتهم وحملونا هذه الأمانة التي نسأل الله عز وجل أن يعيننا عليها جميعا.

إن القراءة السياسية لمجريات الانتخابات التشريعية الأخيرة وما عرفته من مقاطعة شعبية غير مسبوقه تفرض على الحكومة مراجعة بعض الأولويات ومعالجة بعض المسببات الحقيقية لهذا الموقف السلبي المعبر عنه من قبل ثلثي المواطنين والناخبين.

نعتقد في حركة مجتمع السلم أن الأزمة الحقيقية هي أزمة ثقة نجم عنها اتساع الهوة بين جمهور المواطنين ومختلف المؤسسات الرسمية خاصة التنفيذية منها ولذلك فاستعادة الثقة تشكل أولوية سياسية ينبغي ضمانها في برنامج الحكومة وأن تصاحب بإجراءات تصحيحية واستدراكية لتحقيق مصداقية الدولة لاستعادة هذه الثقة .

إن برنامج الحكومة المعروض أمامنا اليوم للنقاش والإثراء يدفعنا إلى إبداء ملاحظات نقدية وتقييمية بمنطق الصراحة الذي تحدثتم عنه، السيد الرئيس، في ختام كلمتكم ونوجزها فيما يأتي :

ينبغي في رأينا أن يقوم برنامج الحكومة على رؤية سياسية واجتماعية واقتصادية تتسم بالوضوح والتكامل، وتضبط بأجال وأزمنة وترفق بآليات تطبيق وتنفيذ ومتابعة دقيقة . ما لم نلاحظه في الوثيقة المعروضة علينا مقابل بروز بعض التناقضات بين السياسة الاجتماعية المعروضة في البرنامج والنظرة الاقتصادية المبني عليها الاقتصاد الوطني في البرنامج نفسه.

بصفتنا جزائريين نجتمع على أن بيان أول نوفمبر يشكل الإطار المرجعي لمشروع المجتمع ونموذج الدولة التي نطمح إلى العيش فيها "دولة ديمقراطية شعبية اجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية".

وما نزال نعيشها مع المواطن وهي قاسية، ولا يمكننا التعبير عنها مهما كررناها، إذ أصبح المواطن يعاني الفقر والجوع وما ترتب عليهما من أمراض العار مثل : السل والجرب والقمل، أناشذكم، السيد الرئيس، من ولاية أم البواقي لإعداد برنامج خاص بالمشاكل الآتية وحلها فعليا في أقرب الآجال.

أولا/ حل مشاكل العقار الصناعي والفلاحي لبعث الاستثمار، فالعقار غير الواضح يشكل عائقا ومانعا لدعم الاستثمار الذي يمكن من استحداث مناصب شغل وثروات ضرورية للبلاد.

ثانيا/ دفع البنوك العمومية للإسهام بصفة فعالة في تمويل المشاريع عامة وبصفة خاصة التي تمس الشباب البطالين سواء كانوا جامعيين أو غير ذلك، حيث ما يزال شرط توفير الرهن عائقا كبيرا أمام إنجاز أي مشروع، فالبنوك ما تزال عمومية ورأسمالها عمومي ووارداتها عمومية، فكيف يمكننا التحدث عن استقلاليتها التامة، وفي الوقت ذاته نتركها طليقة دون مراقبة فعالة، كما فعلنا في السنوات الأخيرة، حيث حصلت فضائح عدة تفوق تسونامي أندونيسيا ولغم هيروشيما وحادثة وول ستيرت سنتر؟! ببساطة إن البنوك عمومية ولا بد أن تكون في خدمة الشعب دون فرق أو تفضيل هذا من جهة ونطالب من جهة أخرى بمحاربة الرشوة والفساد، ويبدو لي، السيد الرئيس، أن الرشوة أخذت حجما لا يطاق وربما عمت أغلب مؤسساتنا، وإذا أردتم إقناع الشعب بهدف تجسيد دولة القانون يجب شن حرب شنعاء على الرشوة والمحاباة وكل أنواع الفساد، ودائما في إطار دولة القانون أعلمكم، السيد الرئيس، أن الشعب الجزائري يعاني بصفة خاصة نقصا في تطبيق القوانين وكفى.

أما عن السكن الاجتماعي، فتلاحظون النقص الفادح في العرض الذي يسبب بعد كل توزيع أحداثا خطيرة مثل إغلاق الطرقات والإدارات والمدن والتهديم وحرق مؤسسات الدولة...

الرئيس : شكرا السيد بوزيد بركاني ، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد العالي حساني شريف ثم يليه السيد محمد الضاوي.

السيد عبد العالي حساني شريف : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه وبعد، السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

في الجانب الاقتصادي : إن الحق في التنمية صار حقا من حقوق الإنسان وعليه فإن البرامج التنموية المختلفة تشكل حقا للمواطنين الذين تستهدفهم، وتعرف هذه البرامج وتيرة مختلفة تعيقها أسباب متعلقة بمنظومة القوانين والتحويلات الهيكلية التي عرفتتها مختلف المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة. ويقتضي الإسراع في وتيرة التنمية من الحكومة مراعاة بعض القوانين من خلال ضرورة مراجعة قانون الصفقات العمومية وإصدار المراسيم المتممة والمكملة للمرسوم رقم 250/02 لإضفاء مزيد من الشفافية والمرونة في إبرام الصفقات العمومية وضرورة مراجعة قانون الاستثمار لتوفير مزيد من التحفيزات الجبائية والمناخية للمستثمرين وتوجيه الوفرة المالية ورؤوس الأموال المتوفرة في الخزينة إلى الاستثمار عوض توجيهها إلى الاستهلاك غير المنتج.

وإذا ما حاولنا إسقاط ما ورد في العرض الذي تقدمتم به، سيادة الرئيس، في مستوى الولاية التي أمثلها ولاية المسيلة فإنني أوجز ذلك فيما يأتي :

- لقد عرفت ولايتنا فتح عديد من الورشات الكبرى في إطار البرامج التنموية المختلفة. كما تحولت بفعل الاستثمارات الخاصة إلى قطب صناعي كبير يحتاج إلى دعم إضافي من قبل الحكومة في مجال تأهيل المنشآت الاقتصادية القاعدية ، ودعم كل عناصر الطاقة الكهربائية والغازية والمائية ولعلي أركز على ما يأتي :

- الاستمرار في سياسة تأهيل شبكة الطرقات الوطنية والولائية وربطها بالطريق السيار (شرق- غرب) وتحديث هذه الشبكة وفق المقاييس الجديدة والحديثة.

- رفع نسبة إيصال الغاز الطبيعي إلى ما فوق نسبة 37٪ وهي النسبة الحالية.

- دعم حظيرة السكن ببرامج جديدة إضافية للوصول إلى المعدل الوطني بالنسبة إلى مشكل السكن بنسبة 5,91٪ والنسبة الولايتية حاليا تقدر بنسبة 6,40٪ مع ضرورة مراجعة المرسوم التنفيذي المتعلق بتوزيع السكن الاجتماعي والإيجاري.

-دعم الولاية في إطار الاستثمار في مجال إنتاج الحصى للحاجة الماسة لهذه المادة الحيوية في مجال المشاريع التنموية ومعالجة النقص في مؤسسات الإنجاز ...

الرئيس : شكرا السيد عبد العالي حساني شريف، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الداوي ويلييه السيد محمد البشير جديدي.

وفي هذا الإطار أشار البرنامج إلى توقع تعديل ومراجعة بعض القوانين الناطمة للمجتمع والمؤسسات المختلفة مثل :

- قانون الأحزاب،
- قانون الانتخابات،
- قانون الجمعيات،
- قانوني البلدية والولاية.

نرى في حركة مجتمع السلم أن ذلك مرتبط بنموذج الدولة التي نطمح إليها أي دولة ديمقراطية تكرس الحقوق والحريات وتحفظ حرية التعبير والتجمع وممارسة حقوق المواطنة بالتساوي بين الجزائريين بعيدا عن كل مظاهر التضييق والتحييز والممارسات التي تقود إلى استئثار أزمة الثقة التي سبق الحديث عنها.

كما أن مراجعة قانوني البلدية والولاية ينبغي أن يقوم على إضفاء التوازن بين سلطة الشعب من خلال ممثليه وسلطة الدولة من خلال أعوانها مع توفير الشروط القانونية والمادية لممثلي الشعب في كل المستويات لممارسة مهمة التمثيل خاصة الذين يمارسون التنفيذ منها.

في الجانب الاجتماعي : إن الإنصاف الاجتماعي الذي ورد في البرنامج المعروف من قبلكم، سيدي الرئيس، لا يتحقق من خلال رفع الأعباء الاجتماعية التي تتكفل بها الدولة عبر بعض الآليات المحدودة التأثير والتكفل كالشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل بل إن الإنصاف الاجتماعي في نظرنا يجب أن يتجلى فيما يأتي :

- إعادة توزيع الثروة،
- حماية المال العام من كل أشكال النهب والتبديد،
- تحقيق التضامن الاجتماعي وفق الأطر الناجعة،
- تكافؤ فرص العمل، والقضاء على البطالة.

لذلك ينبغي مراجعة السياسة الاجتماعية القائمة على تحمل الدولة للأعباء الاجتماعية السالفة الذكر والتوجه إلى سياسة التشغيل الدائم عوض الصيغ السابقة التي لها آثار سلبية في المنظومة العامة للتضامن الاجتماعي والتقاعد.

كما أن امتصاص ظاهرة البطالة لن يتم إلا من خلال دعم المؤسسات المصغرة التي توفر مناصب شغل دائمة.

إن إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية والجامعية يعتبر مفتاح المستقبل، وهل يعقل أن ننجز جامعة بكل ولاية أو ربما بكل دائرة في حين أن التوجه الصحيح يمر عبر إنشاء أقطاب جامعية كبرى متخصصة؟! علينا أن نجعل من البحث العلمي أولوية مطلقة، لا بد من الإشارة في المجال الاقتصادي إلى أن بلادنا تعطي انطبعا أنها لم تدخل إطلاقا اقتصاد السوق ولم تغادر كلية النمط الاشتراكي خاصة في السلوكات والذهنيات، ولقد كنت رئيس بلدية وكل من سير مرفقا محليا يعرف أنه لو اجتهد مسؤول محلي في جلب مقاولات من خارج محيطه لسد العجز لأتهم بكثير من الأمور، ولو اجتهد المسؤول ذاته في تجاه جلب مستثمرين خواص لقليل عنه الكثير، ففي بلدان أخرى يؤدي المسؤول المحلي والمركزي والقنصل والسفير دور الدليل السياحي والاقتصادي لبلاده، كيف يمكن أن نتحدث عن السياحة الصحراوية ولا يتم دعمها بنشاطات تعتمد على توفير المغامرة في الصحراء وكذا مختلف التظاهرات والمنافسات التي تجعل من الرحلة نحو الصحراء جذابة ومتنوعة؟ أقول هذا وأنا مرتاح لرؤية السيد الوزير "شريف رحمانى" يتولى مباشرة هذا القطاع الذي شرع في إعادة إنعاشه معالي السيد الوزير "نور الدين موسى" والذي يمكنه بعد سنوات أن يتموقع كثنائي قطاع لجلب العملة الصعبة للبلاد، لذلك لا بد من إصلاح إدارتنا ودعمها بصفة عامة فلنستأنف عملية محاربة البيروقراطية التي بدأناها ثم توقفت، فلنتبنى بطاقة تعريف وطنية جديدة، لأن الحالية إضافة إلى شكلها المزعج تحمل عبارة الكتابة السابقة للإسم واللقب مما يوحي أن الكتابة موروثه عن العهد الاستعماري، في حين يمكن استبدال هذه العبارة بالكتابة اللاتينية، فلنتكفل بالحالة المدنية من خلال رقميتها.

وفي مجال الإعلام لا يمكننا التأخر أكثر عن جيراننا الذين بدأوا يتبعون عنا، فهل إنشاء قنوات تلفزيونية عمومية جديدة مثلا يتطلب عشرية كاملة؟، لقد شرعت مؤخرا تلفزيوننا في وضع الإشارة التي تجعل متتبعي مباريات كرة القدم يعرفون من يلعب وما هي النتيجة وهذا مؤشر إيجابي على بداية التغيير في هذا القطاع منذ تولي مسؤوليته من قبل معالي السيد الوزير "عبد الرشيد بوكرزازة".

السيد محمد الداوي : لسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
دولة السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة النواب،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،
أيها الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنه لشرف عظيم أن تتاح لنا فرصة مناقشة برنامج الحكومة، وأود انتهز هذه الفرصة لأعبر عن بعض الانشغالات وأقدم بعض الأفكار والاقتراحات بصفتي مواطنا قبل أن أكون نائبا، خاصة وإنني قادم من سلك المنتخبين المحليين الذي تعلمنا من خلاله الموضوعية في الطرح والبراغماتية في اقتراح الحلول المناسبة للانشغالات والمشاكل.

إن البرنامج المقترح من قبل الحكومة ومهما كان نبيل أهدافه وحجم الإمكانيات التي سيعتمد عليها في الوصول إلى تجسيدها في أرض الواقع، يبقى برنامجا عاديا، في حين أن بلادنا واقتصادنا الوطني في حاجة إلى جهد جبار يشارك فيه الجميع لتصور أساليب عمل جديدة تسمح بتحقيق قفزة نوعية لم نصل إليها بعد، ما نزال نعتمد على مداخل المحروقات بنسبة 95٪ أو أكثر المحروقات، وتمنيت شخصا لو تم إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بترقية الصادرات، إننا ننجز مصانع ومركبات ومنشآت ولم نعط إلى حد اليوم لمقياسي الصيانة والتسيير حقهما.

مشكلتنا الأساسية هي البطالة التي تفشت في أوساط الشباب بينما ما نزال متمسكين بآليات قديمة، يمكن استبدال بعضها وتطوير بعضها الآخر، ألا يمكننا أن نجبر مثلا كل الموالين الذين يملكون 1000 رأس غنم فأكثر على توظيف بياطرة؟، هناك أيضا أصحاب مصانع كبرى من الخواص الذين يتكفلون بوظيفة المحاسبة والتسيير المالي بمفردهم، ألا يمكننا إجبارهم على توظيف جامعيين مختصين؟، ألا يمكن أن تتكفل الدولة بنسبة 50٪ من الأجر الشهري لمدة ثلاث سنوات لكل شاب جامعي يتم توظيفه من قبل صناعي خاص، على أن يحتفظ به ويتكفل به كلية بعد السنوات الثلاث؟

السيد محمد البشير جديدي : لسم الله الرحمن الرحيم، وصلي اللهم على سيدنا محمد.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر،
السيد رئيس الحكومة وطاقمه الأفاضل،
السيدات والسادة النواب وأعضاء مهنة المتاعب،
تحية وبعد،

السيد رئيس الحكومة الفاضل،
إن برنامجا كالذي قدمتموه أمامنا لا يمكن إلا أن يحظى بتزكية وتأييد كافة الفعاليات السياسية في مجلسنا هذا لما حواه من إمام بكافة جوانب الحياة ووضع الحلول المناسبة للمشاكل العويصة التي نعرفها جميعا كيف لا وهو مستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب الجزائري ولكنني أتدخل لتقديم أفكار ومقترحات عملية لقطاع أنشط فيه أو ولاية أنتمي إليها وأعيش فيها.

أولا/ نشمن ما ورد في برنامجكم بخصوص سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة التي تعرف وضعاً هشاً وخطيراً نتيجة الإقدام على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتطبيق اتفاق الشراكة مع منظمة الدول الأوروبية وأيضاً نتيجة ارتفاع أسعار البترول الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية التي نستوردها وبالإضافة إلى ما ورد في برنامجكم نقترح ما يأتي :

أ- التكفل بكل مصاريف التأهيل والتكوين والترقية والحصول على شهادات الجودة " ISO " وجعل ذلك ميسراً وآلياً لمن يرغب في ذلك.

ب- تخفيض الرسم على القيمة المضافة على المواد الأولية المستوردة من نسبة 17 إلى نسبة 7٪ وهذا لا يكلف خزينة الدولة دينارا إضافيا كون الرسم على القيمة المضافة يدفع عند الاستيراد ويسترجع عند البيع وهي ليست ضريبة بالنسبة إلى المنتجين.

ج- تخفيض نسبة فوائد القروض وتيسير الحصول عليها وإنقاذ المؤسسات - كما ورد في البرنامج- بإلغاء فوائد الديون المتراكمة وتقسيم الأساس.

د- التكفل بالمصاريف الإضافية التي تدفعها المؤسسات في الجنوب كمصاريف النقل في الاتجاهين شمال- جنوب وجنوب - شمال وتحمل الدولة لمنحة الجنوب التي تثقل كاهل المؤسسات وتدفعها المؤسسات المشغلة.

السيد الرئيس، إن النيابة وطنية لكن وجبت الإشارة إلى بعض القضايا التي أرهقت سكان الجنوب أخصها في ثلاث أو أربع نقاط وهي كالتالي :

- إعادة الهيكلة التي تعرضت لها شركة سونلغاز منذ سنتين تقريبا حيث نتج عن ذلك تحويل المديرية العامة من ولاية ورقلة إلى ولاية البليلة مما عطل بعض المشاريع التنموية في هذا القطاع لسنوات، وما تموين سكان بلدية نقوسة وبلدية توقرت بولاية ورقلة بالغاز الطبيعي إلا دليل على ذلك، كما أنني أقول إن التفكير الجدي في مراجعة ساعات العمل بالجنوب جدير بالدراسة أو تكييف هذه الساعات.

أقول أيضا إن شريحة كبيرة من سكان الجنوب يعتمدون على ثروة تربية الإبل والتي توقف دعمها من قبل الدولة، ألا يستحق "المهري" أن يحظى كغيره بجائزة فخامة السيد رئيس الجمهورية ؟

أيضا بخصوص مشروع السكة الحديدية الذي تحدث عنه زميلي، أقول إنه لم يصل إلى ولاية ورقلة بل وصل إلى دائرة من دوائرها ألا وهي " توفرت وإكمال هذه الحلقة إلى غاية ولايات ورقلة وغرداية والأغواط والجلفة ضروري جدا .

ولو لم يكن الوقت المسموح به ضيقا لوصلت لأؤكد من جديد أننا بحاجة إلى ثورة في الذهنيات، لأن بلادنا وشعبنا يستحقون منا أكثر.

كلمة أخيرة عن الجنوب الذي لا يمكن تصور تنميته فقط من خلال زيادة عدد المشاريع والمرافق ولكن أيضا من خلال قرارات أحيانا تكون سياسية بمفهوم أنها تصدر لتشجع مثلا الاستثمار وذلك بتحفييزات خاصة وتشجيع الإطارات على الذهاب إليه من خلال تحفييزات خاصة بهم أيضا ، كما أن تكفل الدولة بدعم فاتورة الكهرباء العادية والفلاحية وحتى تسعيرة النقل الجوي يمكن أن تسمح بفك العزلة عن الجنوب بمفهومه الواسع، فلنضع حدا لرداءة الماضي ولتبنينا نمط تسيير يشجع من يبدع ويعمل وينتج و...

الرئيس : شكرا السيد محمد الداوي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد البشير جديدي ويليهِ السيد محمد صالح بوشارب.

3- التعجيل بفتح المجلس القضائي الجاهز والمجهز والتوفير على المواطنين مشقة الانتقال إلى ولاية بسكرة (450 كلم) ذهابا وإيابا لأبسط الأمور.

- وأخيرا تقبلوا السيد رئيس الحكومة أصدق التمنيات بالتوفيق والسؤدد وللجزائر في ظل قيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مزيدا من التقدم والرفي. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد محمدا البشير جديدي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الصالح بوشارب و يليه السيد مجيد بكتاش.

السيد محمد صالح بوشارب : بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه بداية بالشكر الجزيل إلى سكان ولاية عنابة الذين منحوني ثقتهم لتمثيلهم في هذا المجلس تمثيلا لا يقصى فيه أحد سواء من صوت لصالحه أو لغيره أو امتنع عن التصويت، وأتمنى أن يكون مجلسنا هذا في مستوى تطلعات المواطن في العيش الكريم والحياة الهادئة.

أما بخصوص مناقشة برنامج الحكومة فأبدؤها بملاحظة عامة وشكلية عن الخلط الموجود في مضمون البرنامج، حيث وقع الجمع بين الإنجازات والمشاريع المستقبلية، الأمر الذي يعطي الانطباع بأننا أمام عرض لبيان السياسة العامة وليس أمام عرض برنامج، والدليل تكرار عديد من المفردات كأنجزنا، والجهود المبذولة والحصيلة... إلخ من الإنجازات السابقة فماذا نناقش الإنجازات أو المشاريع المستقبلية؟ وبالطبع إننا أمام برنامج لا بيان للسياسة العامة.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بالبعد الاجتماعي للبرنامج الذي إذا لم يرق إلى مستوى معالجة مختلف التوترات الاجتماعية فإن

هـ - أن تمنح الامتيازات نفسها التي يكفلها قانون الاستثمار للمؤسسات الصغيرة المنشأة في مناطق الداخل إلى المؤسسات القديمة والتي ما تزال تنشط في هذه المناطق وتحقق الثروة وتوفر مناصب الشغل وتحافظ عليها.

ثانيا/ بخصوص تنمية الجنوب وتحسين معيشة المواطن، فإنني أقترح ما يأتي :

مع الارتفاع المتواصل لدرجة الحرارة أسجل وصول درجة الحرارة في مدينة الوادي يوم الثلاثاء 19 يونيو في الساعة الخامسة بعد الظهر إلى 52 درجة مئوية في الظل إن كان هناك ظل بالفعل ، وما كان في عين صالح وأدرار وعين أمناس وشار أعظم ولا شك ففي درجة الغليان هذه لا بد من العمل بالتوقيت الصيفي الواحد، كما هو الحال في كل الدول المجاورة مما يوفر الراحة والكهرباء للمواطنين والأموال للخزينة العمومية.

أما بخصوص صندوق تنمية الجنوب : فقد ألمني أن سمعت فخامة رئيس الجمهورية في مدينة ورقلة يشتكي قلة وجود مشاريع ناجعة رغم توفر الأموال الطائلة ولهذا نطلب منكم أن يتكفل هذا الصندوق بهمومنا ومشاكلنا ومصاعبنا حتى تتوفر المشاريع الناجعة المنتظرة والمفيدة ومنها :

أ- تخفيض سعر الكهرباء تخفيضا مفيدا ملموسا.

ب- تخفيض تسعيرة النقل الجوي .

ج - ربط مدن الجنوب بالطريق السيار شرق- غرب

عن طريق المحور بسكرة - بوسعادة على طول مسافة 170 كلم وبوسعادة - برج بوعربريج على طول مسافة 170 كلم أي أنه يمكن ربط مدن الجنوب عن طريق الطريق السيار شرق - غرب على مسافة 340 كلم، كما يدخل ضمن تنمية الجنوب وولاية الوادي من ولايات الجنوب لها مطالب ملحة تكفل فخامة رئيس الجمهورية بأهمها كصعود المياه والطرق الجديدة ودعم الفلاحة ولكن تبقى مطالب أخرى أهمها هذه الثلاثة :

1- فتح المعبر الحدودي (الطالب العربي) للتجارة الخارجية وهو في الوقت نفسه معبرا لولايات ورقلة وسكرة وغرداية والأغواط وباقي ولايات الجنوب الكبير على الدول الشرقية المجاورة.

2- فتح (مطار قمار) بالوادي على رحلات الحج والعمرة في المرحلة الأولى وهو مهيا لذلك وتخفيف معاناة المواطنين الذين ينتقلون إلى البقاع المقدسة من ولاية ورقلة (260 كلم) وحتى من تونس العاصمة (700 كلم) وغيرهما.

كذلك إقصاء الأساتذة والأئمة من حقهم في الإدماج في إطار قانون المصالحة الوطنية، فالجميع مخيرون بين التعويض أو الإدماج، إلا الأستاذ والإمام فهما مجبران على التعويض دون الإدماج، إضافة إلى ذلك فإن قانون المصالحة لم يشمل كل المتضررين من الأزمة لكنه كشف عن عديد من حالات الضرر التي لم ينص عليها قانون المصالحة الوطنية، والتي يجب تداركها واللجان الولائية على علم ودراية بهذه الحالات، وشكرا.

الرئيس : شكرا السيد محمد صالح بوشارب، وأحيل الكلمة إلى السيد بكتاش مجيد ويلييه السيد نصر الدين سعدي.

السيد مجيد بكتاش : السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر،

السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
السيدات والسادة الصحفيين،
السلام عليكم، أزيل فلاون.

السيد رئيس الحكومة،

لقد قرأت ببالح الأهتمام برنامج حكومتكم واستمعت بأذان صاغية لتدخلكم، ورغم الإرادة المبينة للتكفل بمشاكل المواطنين، لاحظت أن هناك بعض المشاكل العويصة لم تحظ بعناية كبيرة حسب رأبي.

يعلم العام والخاص أن البطالة هي المشكل الأساسي الذي يتسبب في كثير من الآفات الاجتماعية، ويشكل خطرا كبيرا على استقرار البلاد والأمن العام، فالأرقام المقدمة لا تطابق الحقيقة، والبطالة تفوق بكثير نسبة 12,5٪ السيد الرئيس.

هل تعد مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية (ESIL) أو منحة النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) أو المنحة الجزافية الاجتماعية (AFS). أو مناصب ما قبل التشغيل، مناصب عمل؟، لا ليس كذلك، لذا كفانا من هذه التدابير ولا بد لنا من سياسة التشغيل الكلي، ورغم هذه الوضعية الصعبة فالحكومة تستورد اليد العاملة لبناء السكنات، وكأننا لا نملك شركات جزائرية قادرة على هذه الورشات، لهذا كله لا بد من :

الوضع الاجتماعي المتدهور قد تنجر عنه انزلاقات خطيرة قد يصعب التحكم فيها لا قدر الله.

ومن مظاهر هذا الوضع الاجتماعي السيء ما يأتي :

- اتساع رقعة الفقر الذي مس حتى الموظفين من ذوي الدخل الضعيف والمتوسط فما بالك بالبطالين! وما ظاهرة اتساع دائرة المتسولين والمتشردين من كل الأعمار ومن الجنسين التي أصبحت تشوه المظهر العام لشوارعنا، إلا خير دليل.

- تنامي ظاهرة الإجرام واللصوصية التي أصبحت تهدد أمن المواطن وسلامته والتي لا تكفي الوسائل الردعية لمعالجتها فحسب ما لم تعالج الأسباب الرئيسية لوجودها وهي في الأساس البطالة التي يعانها الشباب على وجه الخصوص.

- ومن أخطر مظاهر الوضع الاجتماعي المتدهور ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو ما يسمى (الحراثة) شباب يغامرون بحياتهم ويتحدون مخاطر البحر بسفن هشة تكون غالبا سببا في موتهم غرقا، ومع هذا فإن شعارهم بولاية عنابة التي أصبحت الهجرة غير الشرعية فيها مشاريع للشباب البطالين يحضرون لها وشعارهم : سردينا أو الموت، أي إيطاليا ولو كان الثمن الموت.

- كما أن المقاطعة الواسعة للانتخابات الأخيرة تعبير قوي على تذر المواطن وعلى فقدانه للثقة في العمليات الانتخابية التي لم تغير من واقعه شيئا، الأمر الذي يستلزم إجراء مراجعات عميقة لإعادة ثقة المواطن في السلطة وفي العمليات الانتخابية، وعدم الاكتفاء بمراجعة الإطار التشريعي الذي أتمنى ألا يؤدي إلى المساس بمكتسبات التعددية وألا يكون هدفه إعادة تشكيل الخريطة الحزبية بشكل يظل فيه الحزب الكبير كبيرا والصغير صغيرا وهو أمر مخالف لمنطق الأشياء بل لا بد من عمل جاد لإشاعة معاني الحق والعدل وإزالة مظاهر الفساد والحقرة والفوارق الاجتماعية الناتجة عن السياسات الخاطئة، وعلى سبيل المثال في مجال الضمان الاجتماعي لا تحتسب سنتا الخدمة الوطنية في منحة التقاعد المسبق بحجة عدم دفع المعنيين لاشتراكاتهم، بينما نجدهم دفعوا أكثر من الاشتراكات، ما يقارب سنتين من الخدمة دون مقابل، بينما المعفي من أدائها يستفيد من الحق في هاتين السنتين.

مهزلة منحة المرأة الماكثة في البيت المحددة بمبلغ 480 دج، هذه إهانة وليست تكريما لها.

لاحظت بعد الاطلاع على برنامج الحكومة أنه يولي عناية خاصة لفئة الشباب التي تمثل أغلبية الشعب الجزائري، وتشكل قوة اجتماعية كبيرة فهي طاقة هائلة وقوية عندما تجد المناخ الاقتصادي والسياسي والثقافي المناسب لها، مكونة يدا بناء وفعالة في المجتمع، قد تتحول إلى يد هدامة عند وجودها باستمرار في ظروف معيشية مزرية تترك آثارها الخطيرة في شباننا، ألم يحن الوقت لدراسة المشاكل الحقيقية التي يعانيها الشباب قصد معالجتها والحد من آثارها السلبية في المجتمع؟

نعتقد في حزب العمال أن هذه المسألة ليست حتمية شرط أن تتجه الحكومة نحو القطيعة مع السياسات التي أوصلتنا إلى هذا المآل وضرورة القضاء على مشكل البطالة هذا ونعلم أنه لدينا إمكانيات لاستحداث مناصب شغل حقيقية ودائمة تمكنهم من فتح آفاق مستقبلهم وضمان كافة حقوقهم الدستورية في الحماية الاجتماعية مثل العطل المرضية وعطلة الأمومة للعاملات والحق في التقاعد وممارسة النشاط النقابي.

السيد الرئيس،

يوجد 5,2 مليون عامل محرومين من أبسط حقوقهم خاصة حقهم في الضمان الاجتماعي، فأصبح معظم شباننا يحملون بالهجرة غير الشرعية أو ما يسمى "الحرقاة" لتغيير واقعهم المر، يخاطرون بأنفسهم ويدفعون بها إلى الهلاك الحتمي، حيث لوحظ في المدة الأخيرة ارتفاع عدد ضحايا هذه المسألة وما يترتب عنها من آثار سلبية في المجتمع وبشكل خاص في أسرهم.

السيد الرئيس،

فيما يخص التسرب المدرسي، يعلم الجميع أن هناك نصف مليون طفل يقصون من قطاع التربية والتعليم سنويا، وبذلك لا يستطيع قطاع التكوين المهني التكفل بكل هؤلاء ويبقى حوالي 300 ألف طفل وشاب دون مقاعد بيداغوجية وهذا ما يؤدي بهم حتما إلى الشارع، لذلك لا بد من احتوائهم وإيجاد حلول قبل ضياعهم، ونرى من الضروري وضع إستراتيجية لمعالجة هذه المشاكل بإيجاد حلول ناجعة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتمكين كل الشباب من الحصول على شهادات حقيقية أو تكوين يؤهلهم للعمل وتفاذي كل أشكال الاستغلال و"الحقرة"، وهذا ما لا تضمنه عقود التشغيل المؤقتة والهشة كسياسة تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية وعقود ما قبل التشغيل التي تستغل طاقة

أولا/ تطهير الفضاء الاقتصادي للشركات العمومية والخاصة في هذا المجال،
ثانيا/ تشجيع الاستثمار في قطاع البناء،
ثالثا/ لا بد من تسهيل الإجراءات الإدارية كدفع الفواتير .
رابعا/ تشجيع الاستثمار في جميع المجالات الاقتصادية قصد إحداث مناصب شغل دائمة،
خامسا/ إنشاء صندوق للبطالة للذين لم يتمكنوا من الحصول على منصب شغل.

إن الجزائر تملك ما يكفيها من الإمكانيات لتجسيد التضامن الوطني في أرض الواقع، وبالنسبة إلى ولاية بجاية، وبالمناسبة، أريد التوجه إلى سكان هذه الولاية لأهنتهم على انتخابهم لممثليهم في المجلس الشعبي الوطني، كما أشكر كل الذين وضعوا ثقتهم في قائمة التحالف الوطني الجمهوري، وأطمئنهم أن المشاكل التي يعانونها ستصل إلى الحكومة، وبهذا الصدد، السيد رئيس الحكومة، فإن ولاية بجاية تعاني تأخرا كبيرا في إنجاز الطرقات سواء كانت وطنية أو ولائية أو بلدية، وعلى سبيل المثال لم يكف الطريق الوطني رقم 09 الذي يربط ساحل ولاية بجاية بمعظم ولايات الهضاب العليا لاستيعاب حركة المرور خاصة في فصل الصيف، وقد بدأت أشغال توسيعه من ولاية بجاية إلى غاية بلدية سوق الاثنين وينبغي إكماله إلى غاية حدود ولاية سطيف مرورا ببلديات درقينة وتاسكربوت وخراطة.

وأخيرا، أتمنى لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم النبيلة وسوف تكون لنا فرصة لتقييم النتائج المحصل عليها، وحينها يكون حكما واقعا وليس حكما مسبقا، شكرا على الانتباه.

الرئيس : شكرا السيد مجيد بكتاش، وأحيل الكلمة إلى السيد نصر الدين سعدي ويلييه السيد رشيد شنيبي، فليتفضل.

السيد نصر الدين سعدي : شكرا السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

وجود أساتذة مختصين في التربية البدنية في المرحلة الابتدائية، بل على المعلم القيام بذلك، وهذا لا يسمح بممارسة صحيحة وجدية للمادة.

ضرورة توسيع ممارسة الرياضة بين أفراد المجتمع لدورها الهام في المحافظة على الصحة بمنح الدعم الحقيقي لها بمساعدات مالية وبمختصين رياضيين.

نرى في حزب العمال اهتماما واضحا في مفتشية العمل للحد من ظاهرة تشغيل الأطفال خاصة مع وجود تزايد في عدد الأطفال العاملين الذين يمارسون أعمالا مختلفة، لا تتناسب إطلاقا مع أعمارهم، حيث يستغلهم بعض الخواص من أجل الربح السهل والسريع نتيجة ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية الصعبة الناتجة عن تسريح العمال وانخفاض القدرة الشرائية، لذا يجب مراقبة هذه الظاهرة غير الأخلاقية في ميدان الشغل وتطبيق القانون بشكل صارم مع دراسة كيفية معالجة أسبابها الحقيقية، كما يمكن الاستفادة من أخصائيين نفسانيين لمساعدة الشباب في التغلب على بعض الآفات الاجتماعية الخطيرة...

الرئيس : شكرا السيد نصر الدين سعدي، وأحيل الكلمة إلى السيد رشيد شنيبي ويليه السيد بلقاسم بن حصير فليتفضل.

السيد رشيد شنيبي : شكرا السيد الرئيس،
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
أعضاء أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه في البداية بالتحية والشكر والعرفان إلى كل سكان ولاية بسكرة على تزكيتهم قائمة حزب جبهة التحرير الوطني ونتمنى أن نكون عند حسن ظنهم في نقل انشغالاتهم.

وقبل أن أبدأ مداخلتني لإثراء برنامج الحكومة ومناقشته، أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد رئيس الحكومة وطاقمه بإسمي

الشباب بصورة سيئة، حيث يتفاضون مقابل ذلك أجرا هينا، أقل من الحد الأدنى للأجر المضمون لا يكفي حتى لسد احتياجاتهم الشخصية، لذا نرى في حزب العمال ضرورة تغيير هذه السياسة وذلك باستحداث مناصب شغل حقيقية ودائمة تضمن العيش الكريم وتسهم في استقرار المجتمع.

نلاحظ لأول مرة برنامج حكومة بولي اهتماما كبيرا للرياضة، لأن شبابنا يقضون أوقات فراغهم سدى، لذا نقترح توسيع ممارسة الرياضة وترقيتها لتلبية حاجات الشباب وتطلعاتهم وتحسين ما هو موجود من منشآت رياضية وتجهيزها بالمعدات اللازمة لمختلف أنواع الرياضات، إضافة إلى إنجاز مشاريع رياضية ذات نوعية عالية تخدم الرياضة، إذ تعاني الفشل المتكرر ونادرا ما ترسم صورة حسنة لها في شتى المنافسات، لأنها تعاني مشاكل حقيقية أدت إلى انخفاض مستواها، لذلك لا بد من اهتمام أكبر بالرياضة المدرسية بسن قانون للتربية البدنية في المؤسسات التربوية وتطبيقه مع توفير منشآت وتجهيزات رياضية في مستوى كل المدارس دون تفريق.

التفكير في حلول للتكفل بالوضعية المزرية للمنشآت الرياضية المختلفة مثل المركبات الرياضية والقاعات المتعددة الرياضات وكذا الملاعب التي تعاني انعدام ميزانية خاصة بتسييرها وصيانتها، فهي تسير عن طريق أغلفة مالية تمنح في شكل إعانات مالية تدفع لبعض الجمعيات المكلفة بتسييرها والتي لا تكفي حتى لسد نفقات تسييرها العادي قبل التفكير في إنجاز مشاريع رياضية جديدة.

- الشروع في تقييم عام وتقويم لوضعية قطاع الشباب والرياضة في المستوى الوطني.

- تفعيل دور هيئات التفتيش في المستويين المركزي والمحلي وإحداث علاقة أفقية بينهما.

- فتح مجال البحث العلمي في ميدان الرياضة الذي من دونه لا يمكننا تحقيق نتائج ذات مستوى عال.

أما في المستوى المعماري فمدارسنا ليست مهيأة للممارسة الرياضية خاصة في الطور الأول والثاني (الابتدائي)، وكذا عدم

1 - تخصيص برامج لإعادة تأهيل حظيرة السكن القديم.
2 - تعديل المرسوم التنفيذي رقم 42/98 المؤرخ في 1 فبراير 1998 المحدد لشروط الحصول على المساكن العمومية ذات الطابع الاجتماعي الذي تجاوزه الزمن، من حيث تقدير الدخل الشهري لفئة 12000 دج، ناهيك عن إقصاء الفئة التي تتقاضى أجرا يتراوح ما بين 12000 دج و 16000 دج، فهذه الأخيرة أصبحت محرومة من السكن الاجتماعي الإجاري والسكن التساهمي.

ثالثا/ أما فيما يخص الشغل فرغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة في السنوات الأخيرة لامتناع البطالة والتي أسهمت في انخفاض النسبة بشكل ملحوظ، إلا أن الحلول المؤقتة مثل عقود ما قبل التشغيل وتشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية سوف تؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة من جديد، لذا نقترح إيجاد أدوات ذات بعد وطني تشارك فيه جميع الأجهزة المعنية بملف التشغيل بغية تقديم اقتراحات موضوعية قابلة للتنفيذ للحد من هذه الظاهرة التي أثرت سلبا في فئة الشباب بصفة خاصة.

رابعا/ فيما يخص قطاع الفلاحة الذي عرف قفزة نوعية خلال السنوات السابقة بفضل الدعم الفلاحي الذي ورغم عدة عراقيل، فإنه أسهم إلى حد كبير في استقرار الفلاحين وخاصة في مناطق الجنوب.

لذا نثمن الجهود المبذولة في هذا الميدان وعليه نقترح مواصلة العمل به.

وفي الأخير، وفقنا الله إلى ما فيه الخير والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد رشيد شنيني، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم بن حصير يليه السيد صالح نور، فليفضل.

السيد بلقاسم بن حصير : بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زميلاتي زملائي أعضاء المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية،

الخاص ونيابة عن سكان ولاية بسكرة على الثقة التي وضعت فيهم مرة ثانية من قبل فخامة رئيس الجمهورية تحت القيادة الرشيدة للأخ عبد العزيز بلخادم رجل الحوار والإجماع بعيدا كل البعد عن المزايدات والمغالطات السياسية وهي بحق حكومة التحديات الكبرى وهي قادرة على رفعها.

السيد الرئيس،

بعد الدراسة المعمقة لبرنامج الحكومة الموقرة، المعروف على مجلسنا الموقر أستخلص فكرة عامة أساسية مفادها أن هذا البرنامج الثري ينطلق حقيقة من طموحات المواطنين وانشغالاتهم من مختلف ربوع الوطن كما ألتمس فيه النية الصادقة للسيد رئيس الحكومة في تجسيد آمال المواطنين وطموحاتهم في مختلف القطاعات وبالطبع مع مساندتها المطلقة للأولويات التي سطرتها الحكومة في برنامجها الذي هو في الحقيقة البرنامج نفسه لفخامة رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس، ارتأيت أن أركز مداخلتني على النقاط الآتية :
أولا/ فيما يخص إصلاح مهام الدولة وهياكلها، فمن أجل الوصول إلى تكيف الإدارة المحلية مع واقع التعددية السياسية ومتطلبات عدم التحيز والشفافية مع ديمومة المرفق العام الذي يعتبر أساس استمرارية الدولة، ينبغي على الطاقم الحكومي بمختلف القطاعات الإسراع في تجسيد هذا الطرح وذلك باختيار ذوي الكفاءات العالية في التسيير. ودون ذلك ستتسع الهوة بين المواطن وأجهزة الدولة ومنه، فإن أملي وأمل الشعب الجزائري الكريم هو أن تعلن حكومتكم الموقرة ثورة حقيقية لاستئصال ورم الرشوة و "الحقرة" والفساد وأعتقد أن اختيار الكفاءات العالية هو السبيل الوحيد للوصول إلى ذلك إضافة إلى ترسيم أنظمة إدارية وضبطها وسن قوانين مدروسة واضحة وقابلة للتنفيذ.

ثانيا/ السكن.

أما فيما يخص السكن بمختلف أنواعه، فرغم البرامج الضخمة المسطرة والمنفذة من قبل الحكومة وفروعها، فإن المشكل مايزال مطروحا وبحدة لعدة أسباب أهمها قدم الحظيرة السكنية في أغلب ولايات الوطن وعدم وجود أغلفة وبرامج لترميمها والمحافظة عليها ويضاف إلى هذا طلبات الفئات التي تعاني الاكتظاظ وعليه نقترح ما يأتي :

التربوية كما يجب أن أشير هنا إلى الطابع الحيوي والجوهري لهذه الإصلاحات الثلاثة بالنسبة إلى مستقبل بلادنا.

السيد الرئيس،

دون إنجاح إصلاح العدالة سيظل سلطان القانون هشا في بلادنا كما ستظل السكينة متذبذبة في مجتمعنا سواء تعلق الأمر بالمواطنين فرادى أو جماعات.

السيد الرئيس،

إنني واثق أن الدولة الجزائرية ستكتشف جهودها لتحسين الحكم الراشد بمختلف أبعاده من الورشات الكبرى التي أولتها اهتماما بالغا لإنجاح كل الإصلاحات بهدف استرجاع مصداقية الدولة وثقة المواطنين في السلطة العمومية وفي دولتهم وهو الأمر الذي غاب وأثر في بناء صرح دولة القانون والحق.

إنها فرصة للتذكير أن النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية والسياسية الذي اتبعته بلادنا طيلة عشرينيتين بعد الاستقلال برهن على محدوديته من خلال وقف مسار الاستثمار وزيادة النمو الديمغرافي.

السيد الرئيس، ألاحظ اليوم أن حياة الدولة أصبحت هشّة وتدفع المواطنين إلى اليأس، لأن انتشار اقتصاد "البازار" الذي يهدد الإنتاج المحلي، حتى قبل سقوط الحواجز الجمركية والتعريفية، والغش بمختلف أشكاله وكذا المضاربة، والاقتصاد الطفيلي هي الآفة التي تزحف في بلادنا في انتظار تحفيز النشاط الاقتصادي.

السيد الرئيس، بصفتي نائبا عن ولاية باتنة وأنتمي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، ونظرا إلى ضيق الوقت أسمح لي أن أقدم مثالا عن قطاع يعتبر من القطاعات الحساسة والإستراتيجية وهو قطاع الصحة. أيعقل السيد رئيس الحكومة، أن تكون مستشفياتنا خالية من أطباء أخصائيين في الاختصاصات الآتية :

- التوليد وأمراض النساء، و طب الرضع، والأمراض القلبية، والتخدير، والإنعاش، والجراحة العامة، وأمراض العيون، وغير ذلك من الاختصاصات كما أنها خالية من جهاز "سكانير" وهذا لرفع الغبن على المواطنين ذوي الدخل الضعيف!؟

السيد رئيس الحكومة.

إن هذا اليوم ولا ريب، لواحد من تلك الأيام الزاهرة التي كان شهداؤنا الأبرار يحلمون بإحيائها في الجزائر وهي تنعم بالحرية والاستقلال. هذا الحلم بجزائر مسلمة عربية أمازيغية بالتمام والكمال.

السيد رئيس الحكومة،

يسعدني أن أتقدم بأخلص التهاني وأصدق الأمانى إليكم ولأعضاء الطاقم الحكومي للثقة التي وضعت فيكم من قبل السيد رئيس الجمهورية أملا أن تكمل مساعيكم بكامل النجاح خدمة للوطن والمواطن.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.

من قبة البرلمان الجزائري لن ننسى أبدا الحكومة السابقة التي كان يترأسها السيد أحمد أويحي الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي وطاقم حكومته أيام العشرة السوداء، أحبيه وأشكره على ما قدمه للوطن والأمة.

السيد رئيس الحكومة،

يعرض علينا اليوم برنامج الحكومة المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، قصد تقديم آرائنا وملاحظاتنا بشأنه، وبناء على ما ورد في الدستور الجزائري وحفاظا على مؤسسات الدولة، وهذا واجب دستوري.

السيد الرئيس،

بالفعل، لا يمكن لأي كان اليوم أن ينكر الانتصارات التي حققتها الجزائر لدحر الإرهاب في جميع ربوع الوطن بفضل تضحيات جسام، ولا يمكن لأحد كذلك أن ينكر الحقيقة التي لا جدال فيها ألا وهي تهديد الإرهاب بتدمير الدولة وهو خطر تجاوزته الجزائر، غير أنه، السيد رئيس الحكومة ولا فقرة في برنامجكم تطرقت إلى مصير المقاومين والذين حملوا السلاح ضد الإرهاب، ورؤساء المندوبيات الذين أسهموا في إنقاذ الجزائر مثل المجاهدين الذين حرروا الجزائر من الاستعمار الفرنسي.

السيد الرئيس،

من مصلحة الوطن أن تكتمل الإصلاحات الاقتصادية وإصلاح العدالة وإصلاح دور الدولة ومهامها، وأخيرا إصلاح المنظومة

العالية للمقاطعة والتصويت السلبي بحوالي مليون ورقة ملغاة، ويتطلب علاج هذا المسارعة إلى أمور ثلاثة :

1- وضع حد نهائي لكل التجاوزات واستئصال أسباب التزوير ووسائله سواء كان مباشرا من بعض أعوان الإدارة أو غير مباشر بتسهيلهم التزوير الذي يعد أخطر آفة سياسية، وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك في قوله: "ألا وقول الزور ألا وشهادة الزور" فما بالك بالزور والتزوير في حق الشعب والوطن، وهذا يتطلب ما يأتي :

- إدخال نظام الإعلام الآلي في مصالح الحالة المدنية، بكل بلديات الوطن. فنضمن الضبط التام للهئية الناجبة وهو الأساس الأول لشفافية الانتخابات. كما أنه سيسهل على المواطن من جهة أخرى استخراج وثائق الحالة المدنية، مع ضرورة الإشراف القضائي المستقل على العملية الانتخابية كلها بدءا بضبط قائمة الناخبين والمؤثرين وكل العمليات والإجراءات المصاحبة مع ضرورة وضع قانون جزائي رادع يطال كل من زور أو سهل التزوير مهما كان مركزه.

2- إعادة ثقة المواطن في المؤسسات المنتخبة محليا ووطنيا وهذا لا يكون إلا بضمان انتخابات نزيهة وشفافة كما ذكرنا إضافة إلى مراجعة قانوني البلدية والولاية بما يعيد للمنتخب مكانته وصلاحياته عكس ما أشار إليه برنامجكم في الصفحة العاشرة بتوسيع صلاحيات الإدارة، لأن المنتخب هو الممثل الشرعي للشعب فلا يصح تجاوزه، مع ضرورة كف بعض المسؤولين والهيئات عن تشويه صورة المنتخب وإضعاف المؤسسات المنتخبة وتهميشها.

3- فتح الفضاءات الإعلامية ودمقرطتها خاصة التلفزيون لنشر الوعي السياسي لدى المواطن وتعميقه وتمكينه من التعرف المباشر على برامج كل الفعاليات السياسية ومواقفها، طيلة أيام السنة وليس في الانتخابات فقط.

- بالنسبة إلى قطاع الشؤون الدينية : لاحظنا في برنامجكم تقليص وحصص الحديث عن برنامج الشؤون الدينية، حيث لم يذكر في باب التنمية البشرية رغم أنه أساسها الأول، واقتصر على ذكر الشؤون الدينية في فقرة أخيرة من باب النظام الراشد بما يوحى إلى التضييق على المؤسسات الدينية وكبحها عن أداء وظائفها الإستراتيجية.

بالنسبة إلى قطاع الفلاحة، يعاني فلاحو هذه الولاية عدة مشاكل منها مشكل المياه وهذا بسبب انعدام السدود، وعليه نطلب منكم السيد الرئيس وكذا من مسؤول القطاع أخذ هذا الموضوع بجدية وإنجاز سدود في هذه الولاية.

هناك قضية تتعلق بقطاع حساس وإستراتيجي جدا ألا وهي مدينة الأوراس التي تلبي حاجيات مواطني ولاية باتنة وحتى الولايات المجاورة من مادة الحليب والتي تعتبر مادة أساسية، لكن المؤسف...

الرئيس : شكرا السيد بلقاسم بن حصير، وأحيل الكلمة إلى السيد صالح نور وتليه السيدة ليلي حاج أعراب، فليفضل.

السيد صالح نور : بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السادة رجال الإعلام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يسعني في البداية إلا أن أشكر جميع المواطنين والمواطنات الذين وضعوا ثقتهم في قوائم حركة مجتمع السلم، وأخص بالذكر سكان ولاية المسيلة، فجزاكم الله كل خير ووفقنا لأداء الأمانة التي وضعتوها على عواتقنا.

السيد رئيس الحكومة : إننا إذ نشكركم على عرضكم لبرنامج حكومتكم، ونثمن كثيرا ما ورد فيه، فإنه لا بد أن نؤكد على الملاحظات الآتية:

لا يمكن للجزائر أن تنجح في إحداث قفزة نوعية لتحقيق تنمية شاملة مستدامة، فتصبح دولة قوية ومحورية إقليميا ودوليا ، إلا إذا أشركنا الشعب الجزائري بكل فئاته في ذلك، وهذا لا يتأتى إلا إذا استعاد ثقته المفقودة في مؤسسات الحكم ومصداقية مسؤوليه. ففقدان الثقة هذا هو رسالة الشعب الواضحة في الانتخابات التشريعية الفارطة من خلال النسبة

كيف يمكن أن تطمح الحكومة إلى رفع نسبة النجاح الحقيقية وبمستوى رفيع، وأن تفتح مؤسسات تربوية وتعليمية جديدة في مختلف المستويات دون فتح مناصب بيداغوجية ومالية ومن ثم يتحمل الأستاذ وحده مسؤولية ذلك بتقليل عدد معتبر من الأساتذة...

الرئيس : أشكر السيد صالح نور، وأحيل الكلمة إلى السيدة ليلي حاج أعراب يليها السيد علي حفظ الله.

السيدة ليلي حاج أعراب : السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
زملائي النواب،
السيد رئيس الحكومة،

سمعناكم أمس في تدخلكم في موضوع الحكم الراشد، نتحدثون عن تعزيز اللامركزية، وأية لا مركزية! حينما تعزز صلاحيات الولاية وبرزخ سلطانهم، وإعادة الاعتبار للدائرة وإلى غير ذلك، حتى إنشاء لجنة تقنية لمراقبة مشاريع البلدية.

أما البلدية فعليها بالتزام الحياد، لكن الحياد تجاه من؟ فهي مسرح التعددية.

نقول في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية تحيا جمهورية الإدارة على حساب الديمقراطية الجوارية.

لذلك ومن خلال تعزيز الإدارة والسلطات في هذه البلاد، ومن خلال قراءتنا لانتخابات 17 مايو، نلاحظ أن الانتخابات أصبحت "لعبة صندوق العجب".

السيد رئيس الحكومة،
أصبحت اللعبة السياسية وللأسف الشديد عبارة عن تكهنات ومساومات على نسب ورغم، أننا سمعنا أشخاصا استعملوا مصطلحا جديدا ألا وهو "العزوف" نقول ببساطة في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، هذا خسوف للثقة وللديمقراطية في بلاد تستعمل فيها كل المصالح من أجل المصالح، أعود إلى برنامجكم فنتساءل بخصوص برنامجكم

والمطلوب هو أن تتبنى الدولة الجزائرية استراتيجية مشروع متكامل بما في ذلك إعادة تخصص علوم الشريعة في التعليم الثانوي، لتكوين العلماء المتمكنين من العلوم الشرعية والمعارف الإسلامية الواعين بتطورات الحياة بما يشكل مرجعية شرعية إسلامية للشعب الجزائري وكل مؤسسات الدولة الجزائرية سواء تعلق الأمر بالفتوى والتوجيه الديني أو بتنقية كل التشريعات مما يخالف أحكام الشريعة ومبادئ الإسلام وقيمه، الذي هو دين الدولة، كما نص على ذلك الدستور وأقر ذلك بيان أول نوفمبر "من أجل دولة جزائرية... في إطار المبادئ الإسلامية" وبهذه الإستراتيجية نحمي شبابنا من مصادر التلقي غير الموثوقة والتي شكلت وماتزال تشكل خطرا دائما على سلامة الوطن والمواطن وأمنهما.

ومن جهة ثانية، فإن محاربة الفساد لا تكون ناجعة إلا باستئصال أسبابه ودوافعه في مكانه الكبرى في كل مجالات الحياة. ولن ننجح في ذلك إلا بسياسة وقائية تعتمد أساسا على بناء الشخصية السليمة والمواطن الصالح المشبع بالقيم الإسلامية من خلال مؤسساتنا الدينية الإسلامية ومنظومتنا التربوية والإعلامية.

أما عن قطاع التربية والتعليم: فإذا كان اهتمام الحكومة كبيرا بإنجاز الهياكل، فإن الأهم هو الاهتمام بالإنسان في الأسرة التربوية خاصة المربي من حيث ضرورة التحسين المستمر لظروفه الاجتماعية والمادية، خاصة وأنه مكلف بأهم صناعة وأعظم إنتاج وأخطر بناء، فكيف يمكن للمربي أن يتفاعل إيجابيا مع إصلاحات المنظومة التربوية خاصة المناهج الجديدة وهو الذي همس وأقصى من الإسهام في رسم هذه الإصلاحات؟ كيف نطالبه بحسن أداء وظيفته وقوة الاهتمام بها، وفكره وهمه مشتتان لعجزه عن توفير حاجياته. وحاجيات أسرته؟ كيف ينجح في تطوير مهارات التلاميذ. وحسن تقويمهم في فوج تربوي مكتظ. يصل تعداده إلى الخمسين تلميذا، كما هو الحال في ولاية المسيلة مثلا. مع حجم ساعي مكثف يفوق طاقته خاصة مع المناهج الجديدة؟ كيف يمكنه أن يغرس قيم العدل والعدالة وقيم الحرية والديمقراطية، وهو يشعر بالظلم الاجتماعي، والتعسف الإداري والتضييق على التعددية النقابية، وهو يرى أمواله الخاصة في صندوق الخدمات الاجتماعية تضيع ولا يستفيد منها؟

سنة 1996 عوض العمل بالغرف الإدارية؟ فذلك لا يعزز حقوق المواطنين تجاه الإدارة وبما أنني أتساءل عن مصير المحاكم الإدارية أتساءل كذلك متى سيوضع قانون إداري. مقنن عوض العمل بالاجتهاد والفقهاء فحتى الفقهاء الفرنسي معمول به في بعض النظريات.

السيد الرئيس،

إن تعزيز سلطان الإدارة قد أفقد المواطن الثقة، فقد أصبح اليوم، يشعر بالخوف بمجرد أن يتعامل مع البلدية أو الولاية، فهو لا يخاف المشكل أو أن يقصد العدالة... لماذا؟ لأن أراضي المواطنين تؤمم بالقوة، ليصبح ذلك أمرا واقعا في حين أصبح من المستحيل أن ينفذ المواطن على الإدارة، أسألكم السيد رئيس الحكومة عن صون حقوق المواطنين، أين أنتم من تطبيق أحكام استعمال المراسلات السرية، وتسجيل أصوات المواطنين والتقاط الصور وجرائم الهواتف النقالة أثناء البحث والتحري؟!.

نقول في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية - السيد الرئيس - ينبغي احترام حقوق المواطنين أثناء التوقيف تحت النظر، إذ صدرت تعليمة وزارية مشتركة تنص على أنه، يجب تخصيص ثلاث غرف في مراكز الشرطة للتفريق بين المجرمين منهم والنساء والأطفال القصر، في حين ماتزال مراكز شرطة إلى حد اليوم لا تتوفر على غرفة واحدة. ويترك الموقوفون في الأروقة أو في الأقبية.

السيد الرئيس،

فيما يخص مشاريع القوانين التي نوقشت، نلاحظ أن القانون الأخير المتعلق بالوقاية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بالمخدرات والمؤثرات العقلية الذي صدر سنة 2000، ليس قانونا ردعيا، بل قانونا وقائيا، لكن الملاحظ أنه وإلى حد الآن لم تطبق كل مواد هذا القانون الخاص بالوقاية لسبب وحيد، هو أن المدمن على المخدرات يجب أن يتلقى العلاج في مصحات لمعالجة الإدمان، فإلى غاية اليوم، لم يطبق هذا القانون متى ستوفر هذه المصحات؟

السيد رئيس الحكومة،

سمعنا عن البطالة، ولدينا فكرة عن الفئات التي يجب حمايتها، نسألكم متى سيتحصل الطالب الجزائري على منحة لاثقة؟

عن إصلاح العدالة عن استعمال الألفاظ، والعبارات دون عبر ومنها. تثمين الموارد وتعميق عصرنة وتعزيز مكافحة وتطوير المنشآت إلخ ...

نتساءل عن إصلاح هذه العدالة، علما أن في جزائر 2007 أحكام نهائية غير منفذة، بنسبة 50٪ من مجمل الأحكام المفصول فيها، لاسيما الأحوال الشخصية فيما يتعلق بالمرأة المطلقة ما عدا نفقة الأولاد. فإن حكمها المتعلق بآثار هذا الطلاق لم ينفذ إلى يومنا هذا أضف إلى ذلك المواد الاجتماعية، فمثلا يطرد عامل ويصدر حكم برجوعه، إلا أنه وبمجرد إثبات محضر عدم رجوعه ليحكم عليه بالفصل، ويستفيد من تعويض 6 أشهر عمل، هذا هو واقع العدالة الجزائرية.

كما أن هناك للأسف الشديد سجون تجمع بين مجرمين محترفين، وقصر، وأطفال تتراوح أعمارهم ما بين 14 سنة و 16 سنة.

أوامر بالقبض على مجرمين محترفين صادرة منذ أكثر من 4 سنوات ولم تنفذ بعد، هذه هي ثقة العدالة.

محاكم مغلقة، بدواعي الأمن، هناك للأسف الشديد، محاكم في دوائر في ولاية تيزي وزو أغلقت بحجة أن حياة القضاة معرضة للخطر.

نتساءل: أتخافون على أمن القاضي؟ وماذا عن أمن المواطن الذي يقطع مسافة حوالي 80 ألف كيلو متر، لكي يصل إلى مجلس قضاء تيزي وزو إذ يجب أن يستيقظ في الساعة الخامسة صباحا، ورغم ذلك قد لا يصل في الموعد المحدد للجلسة، هذا ليعود إلى منزله ليلا؟!

سمعناكم -السيد الرئيس- تتحدثون في برنامج الحكومة عن تثمين الموارد البشرية وهذا لتخرج 300 قاض سنويا للوصول إلى رفع نسبة 50٪ حتى آفاق سنة 2009.

لقد قرأت في جريدة تصريحاً لرئيس المدرسة العليا للقضاء الذي تطرق إلى تخصص القضاة، إذ يرى أن تخرج 20 قاضيا سنويا في الموارد الإدارية لا يكفي لحسن سير العدالة، وأسألكم في هذا الصدد، عن مكان المحاكم الإدارية المدسترة بموجب دستور

الأشخاص والمجتمع والمنظومات الإدارية والاقتصادية. قد مسها الانحراف بشكل خطير، فلا السياسة العقابية متجانسة، ولا الفصل في النزاعات القائمة بين الأشخاص من جهة أو بين الأفراد والإدارة من جهة أخرى قائم على قدم المساواة، في القضايا نفسها المعروضة على القضاء، فهذا يحكم له وذلك يحكم ضده وهما سيان في نظر القانون. فأين الخلل؟ أين نحن من الظاهرة الفتاكة المسماة الرشوة، فيروس القرن، إيدز القيم والأخلاق، التي لم يسلم منها قطاع في بلادنا؟ وإن كنا في حركة النهضة نعترف بصعوبة محاربة الظاهرة، إلا أن الانصياع لها والسكوت عنها، واعتبارها قدرا محتوما علينا، نصنفه في حركة النهضة، في خانة تخلي الدولة عن مهامها، في البحث عن طرق اكتشاف هذه الجريمة النكراء التي أصبح الحديث عنها من قبل الخاص العام، وإنني أسأل في هذا الصدد، هل المشاريع التي تمنح للمقاولات المختلفة بريئة من هذه التهمة؟ هل المسكن الاجتماعي يذهب إلى أصحابه دون أن يمسه لون من ألوان هذه الرشوة؟ والمسكن الريفي أيضا؟ هل الحملات الانتخابية خالية من أي شكل من أشكال الرشوة وشراء الذمم؟

فكم سمعنا عن قطاعات واسعة عمومية أو خاصة تتغنى بطابع الشفافية في التعاملات، إلا أنها تصطدم بواقع مزري يجعل من الرشوة سيده الموقف وكأنها حق لطالبتها وواجب على من يدفعها، فأين أجهزة الرقابة؟!.

هل سألت الحكومة يوما من امتلك الملايير بعد أن كان معدما منذ وقت قصير، من أين لك هذا؟ أم أنهم لا يسألون عما يفعلون، ولا يسألون عما يملكون، إلى أي مدى وصل تطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، هل طبق بحذافيره، أم هو يطبق على هذا ولا يطبق على ذاك، وأعرف مجموعة ممن يشملهم القانون في ولاية عنابة وغيرها لم يطبق عليهم هذا القانون، الأمر الذي يدفع بالمصالحة الوطنية بين الجزائريين إلى نفق مجهول إن لم تتدارك هذه التطبيقات المحابطة، فإلى أين؟

أما النقطة الثانية، فعن محور التربية الوطنية، فما ورد في مشروع القانون يشير الدهشة من حيث الشكل والمضمون، إذ نقرأ كلاما مكررا في كل فقرة ولا يخرج عن مضمون الفقرة التي سبقتها ناهيك عن تأكيد المسائل، وكأنها جديدة على قطاع التربية إذ ورد في البرنامج "وسيحصر قطاع التربية خصوصا

الرئيس : شكرا للسيدة ليلى حاج أعراب، وأحيل الكلمة إلى السيد علي حفظ الله، يليه السيد محمود قمامة.

السيد علي حفظ الله : الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
رجال ونساء الإعلام.
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

اسمحوا لي في البداية أن أحيي تحية تقدير وعرهان كل أبناء شعبنا في ولاية عنابة الذين وضعوا ثقتهم في مرشحي حركة النهضة حتى أصبحنا نتحدث باسمهم في هذا المنبر فتحية لهم، مباركا فيها.

سيكون تدخلي لإثراء برنامج الحكومة المعروض علينا ومناقشته مقتصرًا على ما يأتي :
أولا/ ملاحظة شكلية ثم نقطة أولى تتعلق بإصلاح العدالة والتربية الوطنية.

فيما يخص الملاحظة الشكلية فهي أننا أمام مشروعين مختلفين مشروع سلم إلينا منذ مدة قليلة، وشرعنا في إثرائه ونقاشه سوبا، ومشروع استمعنا إليه بالأمس، في عرض السيد رئيس الحكومة، فشتان بين المشروعين.

فلماذا لم يسلم إلينا المشروع الذي قدم لنا بالأمس حتى تكون المناقشة هادفة؟ فكأنه سلم إلينا في المرة الأولى فلسفة البرنامج ثم غاب البرنامج بين أيدينا.

أما فيما يخص النقطة الأولى، فقد ورد في المشروع ضمن عنوان استكمال مسار إصلاح العدالة وتعزيزه. أن الحكومة ستعمل على استكمال المسار وتعزيز المكاسب المحققة، ودعم المؤسسة القضائية. بما يحقق الأهداف. وهي دون شك أهداف نبيلة، وسامية، يطمح إليها كل مواطن إلا أننا نلقت انتباه السيد رئيس الحكومة ومن خلاله وزير العدل حافظ الأختام، أن حماية

وقبل أي شيء، أذكي ما ورد في هذا البرنامج،

السيد الرئيس، بعد اطلاعي على مختلف ما ورد في البرنامج الذي يتماشى مع برنامج فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في مختلف الميادين التي أنوي التدخل فيها بصفة عامة، لكن رأيت أنه من الضروري إسهامي في إثراء هذا البرنامج ومناقشته خاصة ما تعلق بأهم القضايا المطروحة في الولاية التي أمثلها ألا وهي ولاية تامنغست.

سيدي الرئيس، أولا تمثل مساحة ولاية تامنغست ربع مساحة الوطن؛ وأقرب بلدية إلى مقر الولاية تبعد بمسافة 100 كلم، وأبعد بلدية تقدر بمسافة 850 كلم مما يتطلب تقريب الإدارة من المواطن، وضرورة الإسراع في تقسيم إداري جديد بإنشاء ولايات وبلديات جديدة، وعلى الأقل والي منتدب في كل من عين صالح وإن قزام وتاظروك.

ثانيا، مراجعة قانوني الولاية والبلدية في أقرب الآجال حتى يتمكن المنتخب من القيام بدوره نحو منتخبيه عكس ما هو موجود حاليا.

سيدي الرئيس، لقد تحصلت الولاية على مناصب عمل لكن من المستفيد فيما يخص التوظيف والتشغيل؟! إذ يعاني شباب الولاية مشكل عدم مشاركة أغليبتهم في المسابقات التي تجرى خارج الولاية نظرا إلى انعدام الإمكانيات المادية فأغلبهم فقراء مصيرهم الوحيد هو عقود ما قبل التشغيل أو الشبكة الاجتماعية إن وجدت، مع العلم أن أقرب ولاية تجرى فيها المسابقات هي ولاية ورقلة التي تبعد بمسافة 1400 كلم وأغلب المسابقات تجرى في الجزائر العاصمة التي تبعد بأكثر من مسافة 2000 كلم.

سيدي الرئيس، نطالب من سيادتكم إجراء المسابقات في مقر الولاية بحضور لجنة من التوظيف العمومي، عوض أن ينتقل الشباب هذا بالنسبة إلى المناصب الولائية ومديرياتها وبلدياتها. وبعض الأسلاك مثل الأمن الوطني، والجمارك والحماية المدنية التي تجرى مسابقاتها في ولاية ورقلة أو الجزائر العاصمة، وكل تكاليف النقل والإيواء على عاتق المترشح.

على إدراج البعد الوطني ومبدأ المواطنة بكل جوانبه في البرامج والكتب المدرسية، وكذا تعزيز المواد التي تدخل في تكوين الشخصية منها، اللغة العربية والتربية الإسلامية والتربية المدنية، والتاريخ... فهل كانت هذه المواد غائبة عن البرامج التعليمية ياسيدي رئيس الحكومة، ياسيدي وزير التربية الوطنية؟!.

- هل رجعنا جميعا إلى برامج القطاع منذ سنوات السبعينيات إلى سنوات التسعينيات؟

- هل فقدت برامج التعليم من هذه المكونات؟

- هل كانت هذه المواد غائبة أم أريد لها أن تغيب، بفضل الإصلاحات؟

- هل المواطنة -سيدي- تتحقق برفع العلم الوطني -مع احترامنا له- صباحا وإنزاله مساء من كل يوم فقط، هذه التعليمه وردت إلى مديري المدارس، برفعه صباحا وإنزاله مساء لتحقيق المواطنة في المدرسة.

سيدي رئيس الحكومة،

إننا في حركة النهضة...

الرئيس : أشكر السيد حفظ الله، وأحيل الكلمة إلى السيد محمود قمامة، ثم يليه السيد قادة جليل.

السيد محمود قمامة : باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

اشتما ايتما،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أوجه في البداية تحياتي، وشكري إلى جميع المواطنين على ثقتهم التي منحونا إياها، ولقوائم حزب جبهة التحرير الوطني، كما أهني زميلاتي وزملائي النواب على ثقة الشعب فيهم، كما أهني رئيس الحكومة وطاقمه على تجديد الثقة فيهم من قبل رئيس الجمهورية، وأتمنى التوفيق للجميع في عملهم.

هذا وينبغي مواصلة إنجاز الطريق العابر للصحراء، طريق الوحدة الإفريقية، وإتمامه وكذلك طريق النيجر الذي يمر بدائرة إن فرام، والطريق الذي يؤدي إلى مالي والذي لم تنطلق به الأشغال بعد وكذلك الطرقات الولائية والبلدية.

هناك آفات اجتماعية ورياح مسمومة تحتاج إلى اليقظة المستمرة، من أسبابها الهجرة السرية وقضايا أخرى لا داعي لذكرها في هذا المجلس.

وأخيرا، أطلب سيادتكم المحترمة الالتفات خاصة إلى شباب الولاية بخصوص الترقيات من أجل تحمل المسؤوليات الوطنية والدولية ومنهم من هم مؤهلون لذلك.

وفي الأخير سيدي الرئيس، أشكركم جزيل الشكر على إعداد هذا البرنامج وأتمنى لكم التوفيق في مهامكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : أشكر السيد محمود فمامة، وأحيل الكلمة إلى السيد قادة جليل، يليه السيد محمد السعيد بوبكر.

السيد قادة جليل : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء، أعضاء الحكومة،
أخواتي، إخواني النواب،
إخواني أخواتي أسرة الإعلام.

أولا، أتوجه بالشكر الجزيل إلى مواطني ولاية معسكر الذين صوتوا لصالح قائمة التجمع الوطني الديمقراطي، ومنحونا هذه الثقة الغالية، ونتمنى أن نكون في مستوى هذه الثقة.

السيد رئيس الحكومة، بداية، لا يسعني إلا أن أنه بهذا البرنامج الثري المعروض أمامنا للنقاش، والذي تطرق في مضمونه إلى جميع المجالات والقطاعات التي تهتم المواطن الجزائري في حاضره ومستقبله وماضيه المجيد، ولا شك أن مرجعية هذا البرنامج الذي يستمد أسسه من برنامج فخامة رئيس

السيد الرئيس، يضطر حجاجنا الميامين بولايتي تامنغست وإيليزي، لشراء تذكرة إضافية من ولايتهم إلى ولاية غرداية التي يبلغ ثمنها أكثر من 20 ألف دينار، وفي السنة الماضية سددت وزارة النقل نسبة 50٪ من ثمن هذه التذكرة وهي مشكورة ونسبة 50٪ سدها الحاج، وعليه سيدي الرئيس، نطالب من سيادتكم التدخل لدى الوزارات المعنية لتسوية الوضعية حتى يكون حجاجنا كباقي حجاج الوطن يسددون تذكرة واحدة ذهابا وإيابا أو تخصيص رحلة من ولايتهم إلى الأراضي المقدسة، بين ولايتي تامنغست وإيليزي.

السيد الرئيس، فيما يخص الإجراءات الجمركية. تفرض مصالح الجمارك بعض الإجراءات، مثل شهادة تنقل البضائع داخل الولاية، بدءا بدائرة عين صالح بخصوص القادمين من الشمال قبل الوصول إلى مقر الولاية بمسافة 700 كلم، كما يضطر السكان الرحل وكذا مربو المواشي إلى تموين أنفسهم. وعليه، نطالب من سيادتكم المحترمة التدخل للتخفيف من هذه الإجراءات.

بالنسبة إلى النقل، يعاني السكان غلاء تذكرة الطائرة ذهابا وإيابا، إذ يقدر مبلغ التذكرة من ولاية تامنغست نحو ولاية الجزائر بمبلغ 36 ألف دج خاصة بالنسبة إلى الطلبة الجامعيين، هذا ونشكر وزارة التضامن على التذكرة الواحدة لكن هذا غير كاف، فماذا عن مرافقي المرضى والموظفين في الولاية من سكان الشمال كما نشكر الناحية العسكرية السادسة على مساعدتها للتخفيف من حدة المشكل.

السيد الرئيس، أضف إلى ذلك ضرورة دعم الفلاحين، خاصة مربو المواشي، كالإبل التي دعمت مرة واحدة سنة 2000.

- التجارة، خاصة المقايضة، إذ نطالب بمنطقة حرة.

السيد الرئيس، يجب دعم الوكالات السياحية، بجدولة ديونها وتجديد حظيرة سياراتها.

بالنسبة إلى الطرقات، أوجه تحية إلى السيد عمار غول، وأقول غول، لأنه ساهر على هذه المهمة.

منكم تعزيز هذه الجهود وتشمينها بالوسائل الضرورية، وفي إطار تشمين الموارد المائية والاهتمام بالقطاع الفلاحي، فإننا نطلب من سيادتكم دعم ولاية معسكر، في هذا الإطار لتوفير المياه الصالحة للشرب ومياه السقي الفلاحي وذلك من خلال ما يأتي :

- الاهتمام أكثر بسد فرقوف الذي يشهد تدهورا في الآونة الأخيرة والذي من شأنه أن يلبي حاجيات المواطنين، خاصة فيما يخص المياه الصالحة للشرب.

- الإسراع في إنجاز سد عين فراح الذي هو مسجل والذي بإمكانه أن يفك العزلة عن هذه المنطقة بتوفير مناصب شغل ودعم القطاع الفلاحي.

- يعاني فلاحو ولاية معسكر نقصا في المياه المخصصة للري والسقي الفلاحي نتيجة الجفاف وندرة المياه الجوفية، خاصة بسهل غريس، لذلك فرجأونا دعم الفلاحة بهذه المنطقة، وذلك بتحويل مياه سد "زاخت" للسقي الفلاحي حتى نرجع للفلاحة مردوديتها وسمعتها في هذه الولاية.

السيد رئيس الحكومة، في إطار الرؤية الإستراتيجية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي فإننا ننوه بكل الجهود المبذولة التي أنجزت لصالح هذا القطاع والتي تعد مكسبا هاما للجامعة الجزائرية. لكن سيدي رئيس الحكومة، تعلمون أكثر منا أن جميع الدول المتطورة اليوم، والتي شهدت نهضة علمية واجتماعية في مسارها التاريخي قد اهتمت بنخبها ومنتقفيها، وإذا كان الأستاذ الجامعي هو رمز العطاء العلمي والثقافي وحارس القيم ومعلمها في كل المجتمع، فقد بات من الواجب والضروري الإسراع في إصدار القانون الأساسي للأستاذ الجامعي بما يضمن له مكانته الاجتماعية، والإنسانية والعلمية، وبما يضمن للجامعة الجزائرية مكانتها بين جامعات الدول الأخرى لأن الجامعة هي الصورة الحقيقية لكل مجتمع، وهي مصدر القيم والمثل العليا التي تصنع المواطن العظيم والشعب العظيم، وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيس : أشكر السيد قادة جليد، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد السعيد بويكر تليه السيدة زرفة بن يخلف.

السيد محمد السعيد بويكر : بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، هو الذي يعطيه المصادقية في أن يكون برنامجا حقيقيا وفعالا، يستجيب لتطلعات شعبنا وأمتنا التواقفة إلى التقدم والاستقرار في كنف الأمن والثقة المتجددة، وبعث رسالة أمل واعتزاز للأجيال القادمة، بصفتي نائبا وممثلا لسكان ولاية معسكر، وجزء لا يتجزأ من العائلة الكبيرة للتجمع الوطني الديمقراطي، فإني سأصوت بقوة لصالح هذا البرنامج، وأمنحه ثقتي كاملة، لما يكتسبه من أهمية في بعث التنمية الوطنية الشاملة وتجسيدها، وذلك منذ انتخاب فخامة رئيس الجمهورية سنة 1999.

السيد رئيس الحكومة، ما يمكن إضافته لهذا البرنامج المطروح أمامنا للنقاش هو أن أتقدم ببعض الملاحظات وهذا من باب التذكير ليس إلا.

أولا/ يجب مراعاة التطبيق الحسن والفعال لهذا البرنامج في الميدان وتفعيل الآليات والوسائل الضرورية الكفيلة بتطبيقه حتى يتحول البرنامج في مختلف جوانبه إلى واقع محسوس وملمس بالنسبة إلى المواطن الجزائري وتحقيق النهضة الوطنية الشاملة المنشودة تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية، مع احترام عامل الزمن أثناء الإنجاز.

ثانيا/ مواصلة تعزيز سياسة المصالحة الوطنية كما جاء بها فخامة رئيس الجمهورية باعتبارها الضمان الرئيسي والخيار الحضاري الأنجع، لوحدة المجتمع الجزائري وتضامنه والبوابة الرئيسية لكل استقرار وتقدم في المستقبل، وفي هذا الإطار لا يسعني إلا أن أذكر بالدور الذي يجب أن تضطلع به القوى الحية في المجتمع في هذا الاتجاه وخاصة النخب من مثقفين وكتاب وفنانين ومبدعين على اختلاف تخصصاتهم، لأن المصالحة سيدي رئيس الحكومة مفهوم شامل، وأكبر وأشمل من أن يحصر في بعد واحد. فهي قضية سياسية وفكرية واجتماعية وأخلاقية، بل وهي مفهوم حضاري يقوم على التفاوض والإيمان بالمستقبل ونشر قيم المحبة والجمال والإيمان بالآخر. كشرط ضروري للتكامل والابتعاد عن الأنانية وثقافة التشاؤم من أجل بناء الذات الجزائرية الموحدة والمحصنة والمبدعة والقادرة على صناعة الحضارة والمستقبل والحياة الكريمة.

السيد رئيس الحكومة، تشهد ولاية معسكر منجزات هامة على صعيد التنمية المحلية في مختلف مجالاتها لذلك نطلب

نتحدث عن مراجعات توجي بالانقلاب على الدستور والمس بسيادة الشعب والحريات العامة.

إن تعزيز دولة القانون وإعادة الاعتبار لسلطة الدولة تبدأ السيد الرئيس، بنص صريح يلغي كل أثر للمرحلة الانتقالية.

إن الخطوات الجبارة التي حققت والمكاسب التي تحققت بفضل تضحيات الجميع في مجال الممارسة الديمقراطية، لا يليق إيقافها أو مراجعتها بالسلب، لنقائص ظهرت عليها، بل يجب تطويرها وتحسينها وصيانتها وتعميقها وتوسيعها للمنتخبين والأحزاب والجمعيات والأشخاص.

إن العبرة بتطبيق القانون عند كل مخالفة، فمزيدا من تكافؤ الفرص، ومزيدا من الحريات ومزيدا من حرية الصحافة، ونظرة إيجابية للإسلام الحنيف باعتباره جزءا من الحل، إن لم أقل هو الحل، كل ذلك هو السبيل لحياة مستقرة ومزدهرة كان يحلم بها الشهداء وما يزال يحلم بها المجاهدون.

السيد رئيس الحكومة، مع ملاحظة القفزة النوعية في الإجراءات المقترحة بهدف تأهيل مخطط للتنمية ضمن آفاق متوسطة وطويلة المدى، علينا أن نؤكد ما يأتي :

- اعتماد سياسة تحرير المبادرة،
- جهاز مراقبة فعال،
- سياسة طاقوية راشدة لا تقتصر على جلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية فحسب.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر، اسمحوا لي أن أتوجه في إطار ما يمليه علينا الدستور من التحسس الدائم لتطلعات المواطنين وانشغالاتهم لأنقل هذه الصور للسيد رئيس الحكومة عن ولاية لا تعتبر كباقي الولايات وأعني بذلك ولاية ورقلة مركز ثقل اقتصاد الوطن ومهوى أفئدة الجميع في الداخل والخارج.

1- قرار نقل مدينة حاسي مسعود، أتمس من سيادتكم مراجعة كل ما يتعلق بهذا القرار بما يضمن حسن تطبيقه وضمان حقوق المواطنين وكنت أحسب أن الدولة أو بالأحرى الحكومة تسهم في حل المشاكل وليس في إحداثها.

السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
الإخوة والأخوات النواب،
الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

اسمحوا لي بداية، السيد الرئيس، أن أتوجه بالشكر الجزيل لمواطني ولاية ورقلة، على الثقة التي وضعوها فينا، نحن النواب الستة، إثنين منهم من حركة مجتمع السلم، وأسأل الله تعالى وبركاته أن يجعلنا عند حسن ظنهم.

السيد الرئيس، تأتي مناقشتنا اليوم لبرنامج الحكومة في ظروف دولية ومحلية متميزة، إذ أخذ البرنامج جزءا منها بعين الاعتبار ولما كانت هذه الظروف عميقة التأثير في المدين المتوسط والبعيد، يتعين علينا الإشارة إلى بعضها باختصار بهدف إضفاء تحسينات على دور التنسيق الذي يضطلع به، السيد رئيس الحكومة مشكورا.

أولا/ موجة الحرارة غير المسبوقة التي تشهدها بعض ولايات الوطن، وغير المفصولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري ولا يخفى ما لهذه الظاهرة من تأثير في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، ويتطرق البرنامج إلى جنوب بديل للمناطق الساحلية، والواقع يفرض علينا قبل الحديث عن جنوب بديل، الشروع في تحسين الظروف المعيشية لسكان هذه المناطق بشكل مباشر مثل المياه، والتشجير المكثف ودعم الكهرباء والنقل.

ثانيا/ موعد انتخابي وطني ورغم أنه أعطى دلالة واضحة عن تطبيع الحياة السياسية في بلادنا دستوريا، وبداية موفقة لإنجاح مشروع المصالحة الوطنية، فإن النسبة المتدنية للمشاركة تفرض علينا جميعا قراءة متأنية وموضوعية للإجابة عن السؤال المحير اليوم، لماذا أصبحت أيها الشعب الكريم تزه في حقل على غير العادة؟

ثالثا/ في المستوى الدولي، يشهد العالم موجة من التراجع في مجال الحقوق والحريات العامة، وقد شهد فترة ازدهار في هذه المجالات وفي مجال ترقية الديمقراطية في فترة سابقة، وإذا كانت هناك ظروف أملت على بعض الدول اتخاذ تدابير، أحدثت انتكاسا وتراجعا في هذا المجال فإنه من غير المعقول أن

إلى ما يأتي :

إن المسار المنتهج في إصلاح قطاع التكوين والتعليم المهنيين، بالإضافة إلى دعم ومواصلة الأعمال الذي شرع فيها، من أجل تكريس النتائج المسجلة إلى حد الآن بالنسبة إلى إعادة ترمين الصناعة التقليدية والفلاحة والأشغال العمومية والري. وبما أن التكوين والتعليم المهنيين هما مرصد يشكل الأداة المفضلة لضبط المنظومة الوطنية في مجملها وتنظيمها وسيرها، وحسب الأهمية الكبرى التي أوليتها لهذا القطاع من خلال برنامجكم، سيدي الرئيس، كيف وصلت نسبة التسرب المدرسي إلى حوالي 500.000 تلميذ سنويا. غير أن أغلبية مراكز التكوين المهني في مستوى الوطن لا تفوق طاقة استيعابها 200.000 مترصص؟ إذا ما مصير 300.000 تلميذ؟

السيد الرئيس، إذا لم نستطع التكفل بهذا العدد فإننا نكون بذلك قد أسهمنا في تحفيزهم على الهجرة غير الشرعية (الحرافة) وتعاطي المخدرات وكذا على كل أشكال الانحراف.

السيد الرئيس، إن هذا القطاع يعتبر أداة للمساعدة في التكوين والتشغيل مع مراعاة حاجات سوق العمل من حيث النوعية الشاملة من تخصصات المتربصين والمتمهين في كل تخصص في البناء من ترخيص وطلاع ونجارة بكل أنواعها والتي تعم فائدتها على كل المواطنين بمختلف الشرائح، دون اللجوء إلى الاستعانة بالدول الأوروبية.

السيد الرئيس، نقترح في حزب العمال في هذا القطاع :

- التكوين الجيد للمتمهن الذي لا يقل سنه عن 16 سنة اعتبارا أن القطاع الخاص لا يعطي له الأهمية الكافية حيث يستغله في غير تخصصه ولأغراضه الشخصية ولفائدته المالية، بعيدا عن أهداف التكوين المبرمج وباعتبار التكوين المهني مرتبط عضويا بالقطاع الاقتصادي فإن تطوير وتحسين نوعيته. يتطلب السيد الرئيس، إيقاف الخصخصة وإدماج المتمهن في شركات عمومية وطنية، وعلى سبيل المثال يوجد مركز التكوين المهني (المحقن) بالقرب من المنطقة الصناعية بأرزو، إلا أن هذه الأخيرة لا تقبل أكثر من نسبة 30٪ من متمهني المركز رغم وجود اللجنة البلدية للمتمهين (C.C.A) التي من مهامها إدماج المتمهين في هذه المنطقة الصناعية، إلا أن هذه اللجنة شبه غائبة في مستوى البلدية.

2- أخذ المشكلة البيئية الكارثية في بركاوي بعين الاعتبار.
3- مزيدا من مراقبة تصرفات الأجانب في إطار الاتفاقيات المبرمة لضمان مصالح مواطنينا وعزتهم وكرامتهم وأموالهم.
4- وضع حد لتدهور ملف التشغيل وتعقيده ومعالجته بطريقة منصفة.

5- السيد رئيس الحكومة لم يعد مقبولا إطلاقا، اليوم أن تظل مدينة بأكملها، وأقصد مدينة تشرت تحت رحمة صهاريج المياه، ماء ساخن ومالح ومر ويكمية قليلة ويجب استعمال مضخات لاستخراجه، فنسبة 80٪ من مواطني هذه المدينة يستعملون مضخات في بيوتهم، ولست من الذين يضخمون الأمور ويزيدون أبدا، فالحقيقة أنقلها كما هي، نسبة 80٪ من المواطنين يشتررون الماء ويستعملون المضخات.

السيد الرئيس، أسأل الله أن يوفقكم ويقيض لكم من يعينكم بكل إخلاص والسلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : أشكر السيد محمد السعيد بويكر، وأحيل الكلمة إلى السيدة زرفة بن يخلف.

السيدة زرفة بن يخلف : شكرا السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

الأسرة الإعلامية،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم،

أزول فلاون.

السيد الرئيس، لقد استندتم في برنامجكم على ثلاثة أهداف تتمثل فيما يأتي :

- إعادة السلم،

- استعادة الثقة،

- بعث الأمل من جديد.

وطبقا لهذا البرنامج وبالضبط في الجزء الخامس من التنمية البشرية الخاصة بالتكوين المهني والتعليم المهنيين، تطرقت

السيد الرئيس، أما فيما يخص قطاع السياحة، نقترح في حزب العمال منحه أهمية أكبر حتى يصبح موردا اقتصاديا يسهم بقوة في إحداث الثروة ومناصب الشغل خاصة وبلادنا تتوفر على إمكانات طبيعية هائلة وعلى مركبات سياحية عمومية عديدة، يمكن الارتكاز عليها لتحديد سياسة سياحية وطنية، وعلى يد عاملة شبانية مختصة في هذا المجال باستطاعتها النهوض بهذا القطاع بعيدا عن الاستنجد بالشاركة مع الاتحاد الأوروبي حيث يتسم الوضع حاليا بتنصل الدولة تدريجيا عبر خصخصة مركبات وفنادق، كما هو حال فندي الأوراسي والجزائر اللذين يعتبران جزءا من تراثنا الوطني بما فيه التاريخي، بأثمان بخسة مما ينجر عنه تسريح العمال وارتفاع الأسعار، لذا نعتبر في حزب العمال أن اقتصاد السوق لا يتنافى مع وجود قطاع عمومي في السياحة يضمن للدولة مداخيل ويسهم في مكافحة شبكات الدعارة حيث تحولت بعض الفنادق إلى أوكار لها.

السيد الرئيس، لذا نعارض في حزب العمال خصخصة...

الرئيس : شكرا نكتفي بهذا العدد من المتدخلين، نستأنف أشغالنا في الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين بعد الزوال لمواصلة المناقشة شكرا والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة منتصف النهار
والدقيقة الثالثة والثلاثين**

السيد الرئيس، لذا نلح على أن تعيد الدولة النظر في ميكانزمات التكوين والتعليم المهنيين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عدم وجود برنامج للتمهين في المستوى الوطني، وعدم توفر فرص العمل بعد حصولهم على الشهادة يرغمهم على الرجوع إلى الشارع ومخاطره.

وزيادة على ذلك فإن نقص المناصب الدائمة للمؤطرين وإدماج الأساتذة المؤقتين، لا يسمح ببلوغ الهدف المنشود وعلى سبيل المثال نسبة 40٪ من مؤطري مراكز التكوين المهني في مستوى ولاية وهران، أساتذة مؤقتون ساعدوا على تكسير الشهادات وكذا تأخر وصول الأجهزة البيداغوجية للتكوين الإقامي الخاص بالمتربصين بسبب نقصا في التكوين التطبيقي حيث يتلقون تربصا غير كاف، وهذا يعكس صورة سيئة عن قطاع التكوين المهني في ميدان الشغل.

السيد الرئيس، بما أن الدولة هي المسؤولة ومنتفة المشروع وهي الحامية للطفولة، نرى في حزب العمال أنه من الضروري إعادة فتح المؤسسات المغلقة وزيادة الاستثمار العمومي لأنه يعد السبيل الوحيد لامتناس التسرب المدرسي وتقليص جوهري لنسبة البطالة.

السيد الرئيس، إننا في حزب العمال نطالب بتزويد هذا القطاع بكل الوسائل البشرية والمادية حتى تتحقق الأهداف المرجوة من عصرنة كل التخصصات في هذا المجال.